المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 23 آب 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-الأعلى منذ 20 عاما: رفع الفائدة المصرفية بنسبة 2%

-نتنياهو يهاجم الحكومة بسبب رفع الفائدة ولكن في فترة سلطته ارتفعت أكثر من اليوم

-نصر الله يهدد وإسرائيل تأخذ التهديدات بمحمل الجد

-اليوم انتخاب رئيس حزب ميرتس والقائمة للكنيست

-لبيد يدعم مطالب المعلمين وليبرمان يطلب منه عدم التدخل في أزمة المعلمين

"معاريف":

-قادة كافة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعارض الاتفاق النووي مع إيران

-رئيس الموساد داني برنع "كارثة استراتيجية على إسرائيل "

-مصدر سياسي: الغرب بقيادة الولايات المتحدة خضعوا لمطالب إيران في كافة المجالات

-إسرائيل ستفعل ما بوسعها لمنع إيران من الوصول إلى القنبلة النووية والاتفاق لا يلزمها

-جنازة كبيرة للزعيم الروحي لحركة "شاس "

-مستشار ألمانيا وجد نفسه بوضع حرج بعد أن قامت شابة المانية بخلع قميصها وهي تلتقط صورة له وكتبت على صدرها شعارات ضد الحرب على أوكرانيا

"هآرتس":

-رفع الفوائد المصرفية بنسبة 2%، وسترتفع قريبا الى 3 %

-الاتحاد الأوروبي: رد إيران على المقترحات مقبول

-غانتس: قد تنشب الحرب في حال قصف حزب الله منصة الغاز بالبحر

-نصر الله: تهديدات غانتس لا تؤثر علي

-حول الأزمة مع مصر بسبب الحرب الأخيرة على غزة.. غانتس يأمل أن تنتهي قريبا

-للمرة الأولى: بلدية تل ابيب توزع خرائط تبين "الخط الأخضر" ووزارة التعليم تمنع التداول معها وحاولت منع توزيعها ولكن رئيس البلدية أصر على توزيعها للتلاميذ

-افتتاحية الصحيفة: كفى للاعتقالات الإدارية

"تايمز أوف إسرائيل":

- المحكمة العليا ترفض استئنافا للإفراج الكامل عن الفلسطيني المضرب عن الطعام خليل عواودة
- ارتفاع أسعار الحليب والجبن في إسرائيل بنسبة 5% مع وصول الأزمة الاقتصادية إلى منتجات الألبان
- الشاباك يحذر السلطة الفلسطينية من التدخل في الانتخابات الإسرائيلية

* * *

عين على العدو الثلاثاء 23-8-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 12 العبرية** :بعدما كشفنا الأسبوع الماضي عن لقاء سري جمع رئيس المخابرات الفلسطينية مع أعضاء من القائمة العربية المشتركة، أصدر الشاباك تحذيراً شديداً لقادة السلطة الفلسطينية

وحذرهم من أي محاولة للتدخل في الانتخابات في "إسرائيل" – ردت السلطة الفلسطينية: نحن لا نتدخل في الانتخابات .

- **القناة 12 العبرية** :فلسطينيون رشقوا الحجارة نحو مركبات للجيش في سلواد شرقي رام الله صباح اليوم .
- **كول هحدشوت** :فلسطينيون أضرموا النار في نقطة عسكرية عند مدخل بيت أمر، شمال الخليل .
- **قناة كان** :تقارير تفيد باستشهاد الشاب محمد عرايشة متأثرًا بجراحه التي أصيب بها خلال العملية العسكرية الأخيرة في نابلس، والتي أدت إلى استشهاد إبراهيم النابلسي وإسلام صبوح.
- **موقع 0404** :قوات الجيش اعتقلت فلسطينيا بزعم إلقائه زجاجات حارقة نحو مستوطنة مجدال عوز جنوب بيت لحم، والعثور بحوزته سلاح بدائي الصنع.
- **موقع 0404** :شبان فلسطينيون يهاجمون مستوطنا قرب بؤرة جفعات آساف الاستيطانية شرق رام الله.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **يديعوت أحرونوت** :أزمة دبلوماسية || أوروبا ضد "إسرائيل": أوضح سفراء دول الاتحاد الأوروبي لممثل وزارة الخارجية أنه على الرغم من قرار "إسرائيل" إعلان بعض "منظمات المجتمع المدني" الفلسطينية كمنظمات إرهابية، إلا أنهم سيستمرون في تحويل الأموال إليها، كما انتقد الأوروبيون مداهمات الجيش لمكاتب هذه المنظمات.
- **يديعوت أحرونوت** :إذا نفذ حزب الله تهديداته – سيتعين على "الجيش الإسرائيلي" الرد بقوة "لتعزيز الردع الذي تآكل ضد حزب الله ."
- **موقع القناة 7** :وزارة الخارجية الأمريكية تقول إن الرئيس بايدن لن يوافق إلا على اتفاق يتماشى مع أمن الولايات المتحدة القومي.
- **معاريف"** :إسرائيل" تشن حملة دبلوماسية مكثفة ضد الولايات المتحدة، لإقناعها بعدم التوقيع على اتفاق النووي الجديد مع إيران في المستقبل القريب.
- **القناة 12 العبرية** :نشر أول: الليلة طائرة تابعة "شركة الطيران الإسرائيلية" أركياع غادرت إلى سيشيل، وستمر لأول مرة عبر أجواء السعودية، ما سيقلل زمن الرحلة بشكل كبير.

- **موقع والا العبري :**من المتوقع أن يجتمع مستشار الأمن القومي إيال حولاتا في واشنطن مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، ومن المتوقع أن يكون الموضوع الرئيسي للقاء هو الاتفاق النووي مع إيران، والثاني هو المفاوضات حول الحدود البحرية مع لبنان، والثالث: الفلسطينيون (مداهمة مؤسسات المجتمع المدني في رام الله، والتحقيق في مقتل شيرين أبو عاقلة).
- **يديعوت أحرونوت :**لأول مرة منذ تفشي فيروس كورونا: الرحلات الجوية المباشرة إلى الصين في طريقها للعودة.
- **إذاعة 103 :fm**وزير الدفاع غانتس: آمل ألا نضطر إلى خوض جولة قتال مع لبنان بسبب منصة كاريش، لأن ذلك سيكون مجرد مأساة على دولة لبنان ومواطنيها.

الشأن الداخلي:

- **القناة 12 العبرية :**عاصفة الخضار المجمدة || لم ينته الأمر بعد: تم اكتشاف يرقة -حشرة- في كيس بازيلاء مجمدة، لكن هذه المرة ليس لشركة سانفروست وإنما لسلسة شوفرسال.
- **جيش العدو :**أحبط جنود الجيش بالتعاون مع حرس الحدود والشرطة، محاولة تهريب أسلحة في منطقة الأغوار، بعد أن رصدت القوات، صباح أمس، مركبتين أثارت الشبهات أثناء محاولتها تهريب أسلحة. بعد مطاردة تم إلقاء القبض على أربعة مشتبه بهم كان بحوزتهم ثلاث بنادق، حيث تم نقلهم وتسليمهم للشرطة للتحقيق.
- **معاريف :**عضو الكنيست شيرلي بينتو تنضم للمعسكر الوطني "غانتس-ساعر-أيزنكوت" وسيتم وضعها ضمن القائمة .
- **قناة كان :**تظهر تفاصيل كتلة بين سمورتريتش وشكلي (المنشق عن يمينا)، أنه من المتوقع صدور قرار نهائي بعد الانتخابات التمهيدية، لكن التفاصيل بينهما بدأت في التبلور – ومن المتوقع أن يحصل شكلي على 3 مراكز في المراكز العشرة الأولى في حالة ارتباطه بحزب الصهيونية الدينية، ومن المحتمل أن يبقى حزب ناعوم خارج هذه الكتلة.
- **معاريف :**قال محافظ بنك إسرائيل البروفيسور أمير يارون إن رفع سعر الفائدة المصرفية أمس يرمي إلى احتواء التضخم المالي، واضاف انه يدرك تداعيات هذه الخطوة على اصحاب القروض العقارية.
- **القناة 13 :**نقابة المعلمين تدعو الطواقم الدراسية إلى عدم المشاركة في الاستعدادات لاستقبال العام الدراسي في ظل تعثر المفاوضات مع المالية.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **يوسي يهوشع-يديعوت** :من المفترض أن يتم استبدال قائد المنطقة الشمالية الجنرال أمير برعام في 11 سبتمبر، وإذا تم تأجيل مراسم استبداله، سيتضح أن الفرص كبيرة فعلا لاندلاع جولة قتال ضد "حزب الله ."
- **عضو الكنيست عن الليكود شلوموكرعي"** :الحكومة الإسرائيلية" تغذي التضخم المتفشي، ولبيد وليبرمان يكلفان كل أسرة في إسرائيل مئات الشواكل شهريا وذلك ببساطة لأنهما لا يفهمان في الاقتصاد.
- **عضو الكنيست من القائمة المشتركة عوفركسيف** :زرت الليلة الماضية المضرب عن الطعام خليل عواودة في المستشفى بعد قرار المحكمة العليا بتركه في "الاعتقال الإداري مع وقف التنفيذ"، في الواقع – أسر بعد خطف بدون محاكمة وبدون دليل وبدون لائحة اتهام – إن "الاعتقال الإداري" أداة قمع وحشية من سمات الأنظمة الاستبدادية، إنني أطالب بالإفراج الفوري عن خليل ودون شروط .
- **يائيرللبيد** :تحدثت مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وناقشنا بإسهاب الملف النووي الإيراني، وشرحت له أن "إسرائيل" تعارض العودة إلى الاتفاق ولن تلتزم به، وستواصل فعل كل شيء من أجل منع إيران من الوصول إلى القدرة النووية.

مقالات رأي مختارة:

- **عدن كادوري، وليران عنتابي، ومئيرإلران-مباط عال** :يشكل إطلاق "حزب الله" المسيّرات باتجاه منصة الغاز في مطلع تموز 2022 مرحلة جديدة من الحرب على الوعي التي يخوضها "حزب الله".يبدو أن الهدف من المسيّرات كان تعظيم صورة الحزب وتجسيد قدراته العملياتية في الوقت الذي تدور مفاوضات بين "إسرائيل" ولبنان بشأن استخراج الغاز من المتوسط. ازدياد استخدام التنظيم للمسيّرات يدل على التركيز على هذه الأداة المتعددة المهمات خلال الحرب الشاملة مع "إسرائيل"، أو خلال المعركة ما بين الحروب.

صحيح أن استخدام المسيّرات الأساسي يبدو خلال النشاط اليومي أنه يجري لجمع المعلومات والتأثير في الوعي، إلّا إن الهدف الأساسي من مشروع المسيّرات، إلى جانب الصواريخ الدقيقة، هو هجومي، تطرّق حسن نصر الله أيضاً خلال تصريحات صحافية إلى قدرة الإنتاج الذاتي التي طوّرها التنظيم في الأعوام الأخيرة بمساعدة إيرانية. في العام 2019، أعلن أنه "في سنة 2006 كان لدينا مسيّرات قليلة، وحاولنا القيام بشيء ما، لكننا كنا في البداية". وفي الحدود الجنوبية، "إسرائيل" أيضاً مكشوفة لمحاولات اختراق مسيّرات لأراضيها،

بعضها صناعة إيرانية – وعلى الرغم من هذا، فإن مشروع المسيّرات الإيراني هو التهديد المحتمل الأخطر على "إسرائيل."

تظهر إيران في الأعوام الأخيرة عن شجاعة كبيرة إزاء كل ما يخص الهجوم عبر مسيّرات على أهداف في الشرق الأوسط. وفي المقابل، فإنها تساعد أذرعها في الساحات المتعددة، وتمرر لهم المعرفة بهدف تطوير الأدوات الخاصة بهم. ويُنسب إلى هذه التنظيمات العديد من الهجمات في الشرق الأوسط، بينها: هجوم على قواعد أميركية في سورية والعراق، الأكثر شهرة بينها حدثت في تشرين الأول 2021، وأدت إلى أضرار في المباني، ومحاولة اغتيال رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي في تشرين الثاني، بالإضافة إلى الهجوم على سفن بملكية "إسرائيلية"، أو يشغلها "إسرائيليون."

والأبرز كان الهجوم على سفينة "مارسر ستريس" في تموز 2021، والذي أدى إلى مقتل اثنين من طاقم السفينة. كما أن الهجوم الذي استهدف قاعدة التنف في سورية بمسيّرات في 15 آب يشكل استمرارية لهذه السياسية الموجهة إيرانياً – تشير هذه الأحداث – تركيز الجهود في مجال المسيّرات من جانب لاعبين غير دولاتيين، تتعاظم قدراتهم بدعم من إيران – إلى زيادة حدة الخطر الجوي على "إسرائيل."

استعمال البعد الجوي، عبر أدوات متعددة وخاصة، كان في الماضي حكراً على الدول التي تملك قوة وجيوشاً وأذرعاً جوية ممأسسة، خطر الطائرات من دون طيار، والتي يتم التحكم فيها عن بُعد، أو لديها قدرة على القيادة الذاتية، ينضم إلى خطر الصواريخ والقذائف الذي لا يزال هو الأهم، ومن شأنه الاندماج فيه.

ويمكنه أيضاً الانضمام إلى تهديدات أقل خطراً – بالونات حارقة (من قطاع غزة)، قليلاً ما يتم استعمالها في الآونة الأخيرة – في الخلاصة، سيكون من المفيد "لإسرائيل" أن تقوم بصوغ رؤية شاملة للتعامل مع الخطر الذي يتطور من الطائرات من دون طيار.

وعليها أن تشمل ردوداً عملياتية مقابل سيناريوهات متطرفة، يمكن أن تبدو الآن كأنها ذات احتمالات منخفضة، لكنها ذات خطورة عالية. مثال على ذلك، سيكون إرسال مسيّرة تحمل مواد متفجرة إلى داخل إسرائيل (أو من داخل إسرائيل)، على يد تنظيم "إرهابي". على الصعيد الاستراتيجي، على "إسرائيل" الاستمرار في تطوير تكنولوجيا متطورة ضد خطر المسيّرات، وتعميق الجهد الاستخباراتي في هذا السياق، وتوسيع التعاون الدولي، إلى جانب التصدير الأمني في هذا المجال. وذلك لأن التهديد المتوقع أن يزداد، لا يُقلق إسرائيل وحدها.

- **هاجر شيزاف-هأرتس** :وصل عدد المعتقلين في "السجون الإسرائيلية" بدون محاكمة، الأسبوع الماضي إلى 723 معتقلاً، وهو الرقم الأعلى منذ العام 2008. بينهم 11 معتقلاً عربياً من مواطني أو من سكان إسرائيل، والآخرون فلسطينيون، لا يوجد بينهم أي يهودي.

منذ موجة العمليات في آذار ارتفع استخدام أوامر الاعتقال الإداري، وتم اعتقال 52 شخصاً بهذه الطريقة خلال شهر تقريباً أثناء القتال في قطاع غزة، واعتقال نشطاء «الجهاد الإسلامي» أيضاً في الضفة الغربية. يُحتجز المعتقلون الإداريون في منشآت الاعتقال الإسرائيلية بدون تقديم لوائح اتهام ضدهم، حيث يعتبر هذا الإجراء اعتقالاً وقائياً. لا يجري إجراء تقديم إثباتات بشأنهم في المحكمة، ولا يطلع المحامون على البينات ضدهم باستثناء ملخص من عدة جمل يعرض الاتهامات. هذه الاعتقالات تتم المصادقة عليها من قبل قضاة يتسلمون أمراً موقعاً من قائد المنطقة الوسطى وكذلك مواد استخبارية سرية عن المعتقل بحضور طرف واحد. بشكل عام تكون النقاشات في المحاكم بخصوص الاعتقال الإداري مغلقة أمام الجمهور – حسب فحص أجرته «هآرتس» فإنه منذ بداية السنة لم تكن هناك أي حالة وافقت فيها المحكمة العليا على أي التماس لإلغاء أمر الاعتقال الإداري.

في بعض الحالات فإن محامي المعتقلين قاموا بإلغاء الالتماس بعد أن أعلن «الشاباك»، في أعقاب نقاشات في المحكمة العليا، بأن أمر الاعتقال الإداري لن يتم تمديده بعد سريان مفعوله. في كانون الثاني خفضت المحكمة العليا بصورة استثنائية الاعتقال الإداري لماهر العناتي، من مخيم الفوار للاجئين قرب الخليل، الذي نسبت له مخالفة الدخول إلى "إسرائيل": بدون تصريح وإزعاج جندي. وقال المستشار القانوني في جمعية حقوق المواطن، المحامي دان يكير، إنه لا يتذكر أي تدخل مشابه للمحكمة العليا في أوامر الاعتقال الإداري باستثناء حالة واحدة في بداية التسعينيات، وهي حالة ألغت فيها المحكمة العليا أمر اعتقال كهذا الذي لا يتذكر مثيلا له.

* * *

مقالات

مباط عال: مدى جاهزية إسرائيل لمواجهة الخطر المتعاظم لـ«المُسيّرات»

بقلم الباحثون في معهد أبحاث الأمن القومي: عدن كادوري، وليران عنتابي، ومئير إلران

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في الآونة الأخيرة، يعود موضوع المسيّرات إلى العناوين، المرة تلو الأُخرى. في مطلع تموز أطلق "حزب الله" ثلاث مسيّرات باتجاه منصة الغاز الإسرائيلية "كاريش"، شرق البحر المتوسط. المسيّرات التي لم تكن تحتوي على متفجرات، بحسب الأخبار، شاهدتها منظومة الكشف الجوي الدفاعي التابعة للجيش قبل وصولها، وأسقطتها منظومة "براك 1" المنصوبة على سفن سلاح البحرية، وطائرات "F-16" التابعة لسلاح الجو. اعترف

"حزب الله" بإطلاق المسيّرات، وادّعى أن "المهمة أُنجزت". يُضاف إلى ذلك الأخبار الواردة المتعلقة بمشروع تطوير المسيّرات على يد كتائب عز الدين القسّام، الذراع العسكرية لحركة حماس، والتي كشفت عن مسيّرات طوّرها ناشط في الحركة تم اغتياله خلال حملة "حارس الأسوار". وفي المقابل أيضاً، انتشرت أخبار تفيد بوقوع هجوم آخر على قاعدة التنف الأميركية في سورية، باستعمال مسيّرات شغلتها ميليشيات مدعومة من إيران. وبحسب التقديرات، جاء هذا الهجوم رداً على هجوم نُفِّذ في بداية الأسبوع ونُسب إلى إسرائيل.

يُضاف إلى هذا كله تطوُّر مقلق آخر على الساحة الدولية: صفقة تقدَّر بمئات المسيّرات الإيرانية ستسمح لروسيا بزيادة مخزونها من المسيّرات، والذي تضرر كثيراً خلال الحرب مع أوكرانيا.

وعلى الرغم من أنه يتم التعامل مع الحدث في تموز على أنه رد ناجح للجيش، فإنه من المبكر القفز إلى الاستنتاجات بشأن قدرة إسرائيل على مواجهة هذا الخطر المتزايد الذي يشكله وجود هذه المسيّرات في متناول دول ومنظمات عدائية. هذا التهديد يتحول في الأعوام الأخيرة من ظاهرة هامشية إلى إحدى الأدوات الأكثر أهمية في يد "حماس" و"حزب الله" وميليشيات أُخرى مدعومة من إيران، والتي تساعدهم على إزعاج إسرائيل وحلفائها. هذا بالإضافة إلى التهديد الدراماتيكي من جانب إيران ذاتها، التي تبدو كقوة دولية عظمى صاعدة في هذا المجال.

هذه ليست المرة الأولى التي حاولت مسيّرات "حزب الله" اختراق الأجواء الإسرائيلية، إذ جرت في حرب لبنان الثانية محاولات أولية قام بها التنظيم لإطلاق مسيّرات مصنّعة إيرانياً باتجاه إسرائيل، وأسقطها سلاح الجو بنجاح. ومنذ ذلك الوقت تعلّم "حزب الله" من تجربته وتجربة المنظمات "الإرهابية" الأُخرى في المنطقة، أن المسيّرات الصغيرة وغير القاتلة هي أدوات ناجعة للعديد من المهمات، وضمنها تمرير رسائل تؤثر في الوعي. هذا ما حدث في سنة 2012، مع اختراق مسيّرة الأجواء في محاولة لجمع المعلومات فوق قاعدة أمنية في جنوب إسرائيل. بالإضافة إلى أن "حزب الله" قام خلال الفترة 2019-2021 بجمع معلومات وراء الحدود بواسطة 74 حوامة كمعدل في العام الواحد. وفي العام الماضي، أطلق التنظيم مسيّرة بقيت داخل إسرائيل نصف ساعة تقريباً، ونجحت في العودة إلى لبنان دون أن يسقطها الجيش.

يشكل إطلاق "حزب الله" المسيّرات باتجاه منصة الغاز في مطلع تموز 2022 مرحلة جديدة من الحرب على الوعي التي يخوضها "حزب الله". يبدو أن الهدف من المسيّرات كان تعظيم صورة الحزب وتجسيد قدراته العملياتية في الوقت الذي تدور مفاوضات بين إسرائيل ولبنان بشأن استخراج الغاز من المتوسط. ازدياد استخدام التنظيم للمسيّرات يدل على التركيز على هذه الأداة المتعددة المهمات خلال الحرب الشاملة مع إسرائيل، أو خلال المعركة ما بين الحروب. صحيح أن استخدام المسيّرات الأساسي يبدو خلال النشاط اليومي

أنه يجري لجمع المعلومات والتأثير في الوعي، إلّا إن الهدف الأساسي من مشروع المسيّرات، إلى جانب الصواريخ الدقيقة، هو هجومي. تطرّق حسن نصر الله أيضاً خلال تصريحات صحافية إلى قدرة الإنتاج الذاتي التي طوّرها التنظيم في الأعوام الأخيرة بمساعدة إيرانية. في العام 2019، أعلن أنه "في سنة 2006 كان لدينا مسيّرات قليلة، وحاولنا القيام بشيء ما، لكننا كنا في البداية". وفي الحدود الجنوبية، إسرائيل أيضاً مكشوفة لمحاولات اختراق مسيّرات لأراضيها، بعضها صناعة إيرانية.

وعلى الرغم من هذا، فإن مشروع المسيّرات الإيراني هو التهديد المحتمل الأخطر على إسرائيل. تظهر إيران في الأعوام الأخيرة عن شجاعة كبيرة إزاء كل ما يخص الهجوم عبر مسيّرات على أهداف في الشرق الأوسط. وفي المقابل، فإنها تساعد أذرعها في الساحات المتعددة، وتمرر لهم المعرفة بهدف تطوير الأدوات الخاصة بهم. ويُنسب إلى هذه التنظيمات العديد من الهجمات في الشرق الأوسط، بينها: هجوم على قواعد أميركية في سورية والعراق، الأكثر شهرة بينها حدثت في تشرين الأول 2021، وأدت إلى أضرار في المباني، ومحاولة اغتيال رئيس الحكومة العراقي، مصطفى الكاظمي، في تشرين الثاني، بالإضافة إلى الهجوم على سفن بملكية إسرائيلية، أو يشغلها إسرائيليون. والأبرز كان الهجوم على سفينة "مارسر ستريس" في تموز 2021، والذي أدى إلى مقتل اثنين من طاقم السفينة. كما أن الهجوم الذي استهدف قاعدة التنف في سورية بمسيّرات في 15 آب يشكل استمرارية لهذه السياسية الموجهة إيرانياً.

تشير هذه الأحداث - تركيز الجهود في مجال المسيّرات من جانب لاعبين غير دولاتيين، تتعاظم قدراتهم بدعم من إيران - إلى زيادة حدة الخطر الجوي على إسرائيل. استعمال البعد الجوي، عبر أدوات متعددة وخاصة، كان في الماضي حكراً على الدول التي تملك قوة وجيوشاً وأذرعاً جوية ممأسسة. خطر الطائرات من دون طيار، والتي يتم التحكم فيها عن بُعد، أو لديها قدرة على القيادة الذاتية، ينضم إلى خطر الصواريخ والقذائف الذي لا يزال هو الأهم، ومن شأنه الاندماج فيه. ويمكنه أيضاً الانضمام إلى تهديدات أقل خطراً - بالونات حارقة (من قطاع غزة)، قليلاً ما يتم استعمالها في الآونة الأخيرة.

في الأعوام الأخيرة، يزداد البحث في البلاد والعالم في المخاطر المتعددة النابعة من استخدام المسيّرات بأنواعها المختلفة كأسلحة جدية ورخيصة ومتوفرة على الصعيدين الاستخباراتي والهجومي، إلى جانب الصواريخ المنحنية المسار. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى صوغ رد ناجع على هذه التهديدات، والسؤال: كيف يمكن لمنظومة الأمن الإسرائيلية أن تتجهز - على الصعيد النظري، والتطوير والتشغيل - بهدف الوصول إلى مواجهة ناجعة مع هذه التهديدات. وهذا، بعد أعوام من التركيز على الصواريخ المنحنية المسار، ومؤخراً مع توجهات زيادة الصواريخ الدقيقة.

على إسرائيل أن تفترض أن مكوّن المسيّرات، وخصوصاً تلك الهجومية، سيُستعمل إلى جانب الصواريخ المنحنية المسار. هذا التهديد المزدوج يحتاج إلى إجابات تكنولوجية وعملياتية تم تطويرها للاستجابة إلى الخطر المعروف للصواريخ، لكن يجب أن تكون هناك أدوات استجابة خاصة، بالأساس كهذه التي تتطرق إلى سيناريو إطلاق أسراب من المسيّرات، التي سيتم تفعيلها في ذات الوقت، أو بشكل منفرد عن القصف. تحدٍّ إضافي هو الحجم الكبير المتوقع للتهديدات الجوية المتعددة، وهو ما سيسمح بتنفيذ هجوم بأدوات مختلفة ضد أهداف حيوية، وقواعد عسكرية وأمنية، وكذلك ضد تجمعات سكنية مدنية. لذلك، يجب بناء قدرات متطورة للدفاع الكثيف في مقابل احتمالات هجوم واسع، وبصورة خاصة خلال مواجهة شاملة ومستمرة. وفي الوقت ذاته، يجب على أجهزة الأمن التطرق إلى أسئلة معقدة مثل تحديد أولويات مناطق دفاعية، ورفع المخزون الدفاعي للاستجابة إلى التهديد المتزايد، على صعيد عدد الجنود وعلى صعيد أنظمة الدفاع المطلوبة. وفي المقابل، يجب التذكير بأنه لا يوجد رد كافٍ لدفاع كامل، لذلك، يجب تحسين الحلول والدفاعات المطلوبة في الجبهة الداخلية غير الكافية اليوم في كثير من البلدات. كما أن التجهيز المستقبلي يجب أن يشمل أبعاداً مدنية، وعلى رأسها الملاجئ، وخططاً لإخلاء السكان وخططاً مرنة تفاضلية وقابلة للتحديث من أجل التوصل إلى السلوك المطلوب لمجموعات مختلفة خلال الحرب.

خلال بناء القوة الدفاعية المتعددة مقابل المسيّرات، كما مقابل الأدوات القتالية المعروفة، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنها رخيصة جداً على صعيد التطوير والصناعة والتشغيل، مقارنةً بالمنظومات الاعتراضية القائمة. لذلك، هناك أهمية خاصة للاختراق الذي حدث في تطوير منظومات دفاع تستند إلى الليزر، التي من شأنها الوصول إلى المستوى العملياتي خلال الأعوام القريبة، وأن تكون الرد الرخيص نسبياً وبوتيرة عالية. لكن هذه من غير المتوقع أن تحل محل الأنظمة القائمة الأبرز بينها "القبة الحديدية"، إلاّ إنها ستكون إضافة نوعية لمواجهة المخاطر المتعددة. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن الليزر المتطور، اليوم، جاء بهدف إحباط الصواريخ والقذائف. فبهدف إسقاط مسيّرة، لست بحاجة إلى منظومات ليزر قوية كهذه. ليزر بقوة أقل وبأسعار معقولة يتم تطويره، اليوم، في الولايات المتحدة وأوروبا، وبعض هذه المنظومات متوفر، اليوم، بينها أنظمة اشترتها فرنسا بهدف الدفاع المستقبلي عن الألعاب الأولمبية التي ستتم إقامتها في سنة 2024، من خطر المسيّرات الصغيرة.

وفي الخلاصة، سيكون من المفيد لإسرائيل أن تقوم بصوغ رؤية شاملة للتعامل مع الخطر الذي يتطور من الطائرات من دون طيار. وعليها أن تشمل ردوداً عملياتية مقابل سيناريوهات متطرفة، يمكن أن تبدو الآن كأنها ذات احتمالات منخفضة، لكنها ذات خطورة عالية. مثال على ذلك، سيكون إرسال مسيّرة تحمل مواد

متفجرة إلى داخل إسرائيل (أو من داخل إسرائيل)، على يد تنظيم "إرهابي". على الصعيد الاستراتيجي، على إسرائيل الاستمرار في تطوير تكنولوجيا متطورة ضد خطر المسيّرات، وتعميق الجهد الاستخباراتي في هذا السياق، وتوسيع التعاون الدولي، إلى جانب التصدير الأمني في هذا المجال. وذلك لأن التهديد المتوقع أن يزداد، لا يُقلق إسرائيل وحدها.

* * *

"يديعوت أحرنوت": صورة مكررة لعام 2006: نصر الله يهدد و"إسرائيل" تستعد

بقلم يوسي يهوشوع

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن الكلمات المتكررة لزعيم حزب الله حسن نصر الله تقلق "إسرائيل"، فاليوم مصلحة اللبنانيين هي مصلحة "إسرائيل": إنشاء منصات الغاز لكلا البلدين والتي ستفيد في ازدهار كلا البلدين، ولكن بالنسبة لحزب الله، هذه المعادلة ليست مريحة على الإطلاق. قال وزير الجيش بيني جانتس هذا الأسبوع "من الأفضل أن نتوصل إلى اتفاق بدون حرب "إنه محق حقاً – إنه لمن العار أن يدفع المواطنون من كلا الجانبين الثمن. لكن رغم التزام الجيش بالصمت هذا الأسبوع، بدأت القيادة الشمالية والقوات الجوية والبحرية الاستعداد لاحتمال اندلاع اشتباكات في المنطقة الشمالية :وهم يعدون الخطط وفقاً لذلك. حتى لو كان نصر الله يخطط "ليوم واحد فقط" للقتال، وحتى لو لم تكن "إسرائيل" مهتمة بالحرب– فالمشكلة بالنسبة للطرفين هي أن شدة النيران التي سيستخدمها الطرفان تختلف تماماً عن تلك التي اعتاد عليها الجمهور في العمليات في غزة في العقد الماضي. سيكون من الصعب على "إسرائيل" السيطرة على ارتفاع النيران، وكيف سيكون رد فعل الطرف الآخر، حتى لو بدأت النار بحادث لمرة واحدة، فقد يتدهور بسرعة كبيرة إلى أيام من المعركة، وبالتالي إلى حرب حقيقية وهو ما لا يريده الطرفان.

التحدي الأكبر في الوقت الحالي هو متى وكيف نوقف هذا التدهور، لذا فإن معظم المناقشات في المنظومة الأمنية تتعامل حالياً مع إعداد الردود لكل حالة وسيناريو يمكن أن يحدث. بالطبع لا يمكن استبعاد أنه إذا وصلت معلومات محددة حول نشاط مخطط له من قبل حزب الله، فإنهم سيقررون إحباطه في وقت مبكر.

انتهت عملية" بزوغ الفجر" قبل أسبوعين بنجاح كبير – إلا أنها كانت "عملية بوتيك"، (يقصد عملية بسيطة) ضد عدو واحد، وهو أضعف عدو والذي ترك لوحده في المعركة، يجب أن نتذكر أن خطأ واحداً ارتكبته حركة الجهاد الإسلامي، مثل قرار "طي" (انسحاب) الوحدات المضادة للدبابات قبل بدء العملية، والذي كان

سيضر بشدة بالسياسة و "الردع الإسرائيليين." ولتمكن التنظيم بعد ذلك من فرض الاستسلام على جميع المستوطنات في الجنوب دون إطلاق رصاصة واحدة.

مع حزب الله الوضع مختلف تماماً: لقد قام التنظيم بتسليح نفسه بشكل كبير منذ حرب لبنان الثانية قبل حوالي 15 عاماً، وخلق توازناً يهدد "إسرائيل." لذلك في هذه الجولة – إذا بدأت، سيتعين على "الجيش الإسرائيلي" الرد بقوة والتي من شأنها تعزيز الردع الذي تآكل ضد حزب الله – وبالتالي إبقاء المواجهة القادمة بعيدة. الأنظار الآن ومتوجهة بداية سبتمبر، عندما يتوقع وصول الوسيط الأمريكي عاموس هوخستاين إلى المنطقة، ومن المتوقع أن يحضر معه اقتراحاً نهائياً يتوقع أن يوافق عليه كلا البلدين، كل هذا طبعاً إذا لم يفاجئنا نصر الله أولا. في بداية شهر أيلول (سبتمبر) قبل ثلاث سنوات، أطلق حزب الله صاروخاً مضاداً للدبابات على مركبة تابعة "للجيش الإسرائيلي"، في أعقاب نشاط "للجيش الإسرائيلي" في لبنان. لكن لفهم مقدار ما تتوقعه "إسرائيل" من الحرب بشكل أفضل، يجدر بنا أن نتبع استبدال قائد القيادة الشمالية أمير برعام المقرر إجراؤه في 11 سبتمبر.

انطلاقاً من تجربة سابقة، عندما يقدر الجيش حدوث اندلاع مواجهة في الساحة الشمالية، يؤجل موعد تغيير القيادة، كان هذا هو الحال قبل الهجوم على المفاعل في سوريا عام 2007. إذا تم تأجيل استبدال القيادات هذه المرة أيضاً سيكون من الممكن فهم مدى احتمال وقوع مواجهة في نظر الجيش.

* * *

"هآرتس": مطلوب شريك فلسطيني في الفصل العنصري

بقلم عكيفا إلدر

في بلاد الأقزام هناك اضطراب، تحدث زعيم فلسطيني ليس شابا بشكل سيئ عن الهولوكوست، حقاً هذا خطأ. أدان الرئيس هذا الأمر ووبخ رئيس الوزراء وغرّد رئيس الوزراء البديل، وكان وزير الجيش ساخطاً، وتحدث السياسيون وجادل المعلقون، ولكن ما هو المطلوب لإقناع "الشعب الإسرائيلي" بأن محمود عباس ليس شريكاً؟ فنفتالي بينت حوله إلى منكر المحرقة، وعلينا أن نربت على ظهره لرفضه الاجتماع أو الترويج للمفاوضات معه كرئيس للوزراء.

إن مقارنة محمود عباس بين الهولوكوست وأهوال الاحتلال لم تكن أكثر إشكالية من كلمات نائب رئيس الأركان يائير غولان في احتفال يوم المحرقة عام 2016، حول العمليات المزعجة التي حدثت في أوروبا في القرن الماضي "والعثور على أدلة عليها هنا بيننا." ولم يمنع هذا بينيت، الذي كان حاضراً في المراسم نفسها، من

تعيين غولان نائباً لوزير في حكومته. لنفترض أن عباس سيحج إلى ياد فاشيم وينضم إلى مسيرة الحياة (هو برنامج تعليمي سنوي يجلب الطلاب من جميع أنحاء العالم إلى بولندا، حيث يستكشفون بقايا المحرقة) ويقيم نصباً تذكارياً لضحايا الهولوكوست في المقاطعة؛ هل كان بينت والغالبية العظمى من أعضاء حكومة التغيير سيدعوه إلى طاولة المفاوضات؟ في خطاب ألقاه في عام 2014 بالقرب من يوم المحرقة، قال إن "الهولوكوست هي أبشع جريمة في التاريخ الحديث."

رداً على ذلك قال رئيس الوزراء في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، إن "إسرائيل" لن تتفاوض مع السلطة الفلسطينية. من أجل أن يكون بنيامين نتنياهو على استعداد لمنحه لقب الشريك – الذي سيكون على استعداد للتحدث معه حول ضم معظم الضفة الغربية – كان على عباس أن يكون الزعيم العربي الوحيد الذي سيعترف "بإسرائيل" كدولة يهودية. ولنفترض أنه سيتم تشكيل حكومة يسار وسط في "إسرائيل" بقيادة يائير لبيد أو بيني غانتس، والتي ستجدد المفاوضات مع الفلسطينيين.

- ما الذي سيتحدثون عنه بالضبط معك؟
- ما هو نوع الترتيب السياسي الذي يمكنهم تقديمه لشريكهم الضحية؟ والذي سيساعده جدعون ساعر أحد خريجي شبيبة هتحياه (حزب يمني متطرف)؟
- ما هي البؤر الاستيطانية غير القانونية التي سيخليها المستوطن أفيغدور ليبرمان؟
- كم عدد أعضاء الكنيست الذين سيصوتون لصالح الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، حتى في جزء من الضفة الغربية؟

حتى يائير غولان الذي يتنافس على قيادة اليسار يدعي أنه لا يوجد من نتحدث معه ولا شيء نتحدث معه، ويدعو إلى فصل أحادي الجانب عن أجزاء من الضفة الغربية.

في اللغة العبرية التي يتم التحدث بها في معظم المنازل في "إسرائيل اليهودية"، معنى الكلمات هو إدارة الصراع، أو على حد تعبير ميخا غودمان، "التقليل من حدته"، أي حل النزاع باستخدام اللغة المحكية في المقطع، فيما سينتظرون ولادة شريك فلسطيني سيدعو عضو الكنيست إيتامار بن غفير (وزيراً قريباً؟) إلى وجبة إفطار في شهر رمضان. قبل ذلك ستصبح "إسرائيل" رسمياً ونهائياً نظام فصل عنصري. وبسبب "الحفر" وراء كلمات عباس عن المحرقة والاحتفال بـ "عدم وجود شريك"، تجاهلت "وسائل الإعلام الإسرائيلية" الأشياء المهمة حقاً التي قالها عباس في برلين. حتى لا تقل "لم نكن نعرف"، إليك ملخص :نحن مستعدون للعمل مع جميع

الشركاء المعنيين لتحقيق السلام والأمن، مع ضمان المعارضة الشعبية السلمية للاحتلال، ونبذ العنف والإرهاب. سنواصل جهودنا للدفاع عن حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وسنسعى إلى حل عادل لقضية اللاجئين (ولم يذكر أي كلمة عن حق العودة للاجئين) وخلص عباس إلى أنه في ظل غياب حل الدولتين، لا خيار أمام الشعب الفلسطيني سوى السعي للحصول على حقوقه في الدولة الواحدة، مع الحقوق المتساوية للجميع. وتساءل "هل هذا ما تريده إسرائيل؟" في بلد عادي، يجب عرض هذا السؤال على كل لوحة إعلانات وترديد صدى صوته في كل بث انتخابي، ومن ناحية أخرى هناك اضطراب في بلاد الأقزام، حيث يرتدي الجيش الزي الرسمي ويذهب إلى الحرب.

* * *

"هآرتس": كفى للاعتقالات الإدارية

فيما يتعلق بالاعتقالات الإدارية – وهي من أكثر الإجراءات الحكومية التدميرية – لا يمكن الوثوق بمحكمة العدل العليا، والتي بحسب تحقيق لصحيفة هآرتس، لم تتلق منذ بداية العام التماساً لإلغاء أمر توقيف إداري، ولا تستطيع جمعية الحقوق المدنية استدعاء أي حالة من هذا القبيل – في العام الماضي وبشكل عام (هاجر شيزاف، الأحد8/22).

إن حقيقة أن محكمة العدل العليا هي بمثابة "محلل" بصّامة للشاباك و "الجيش الإسرائيلي" عندما يتعلق الأمر بالاعتقالات الإدارية أمر مثير للقلق، نظراً لاستخدام "إسرائيل" لهذه الأداة الوحشية بشكل كبير، فعدد المعتقلين في "السجون الإسرائيلية" بدون محاكمة وصل إلى 723 الأسبوع الماضي، وهو أعلى مستوى منذ عام 2008.

11من المعتقلين هم من فلسطيني 1948 أو مقيمون في "إسرائيل"، والباقي فلسطينيون، لا أحد منهم يهودي. لم يتم تقديم لائحة اتهام ضد المعتقلين الإداريين – يتم تعريف الإجراء على أنه الحبس الاحتياطي. ولا توجد إجراءات أدلة في قضيتهم في المحكمة ومحاميهم لا يطلعون على الأدلة ضدهم باستثناء ملخص لبعض الأحكام التي تعرض الشبهات، على الرغم من أن الاعتقال الإداري معترف به في القانون الدولي، ولكن كإجراء يجب استخدامه بشكل محدود، في الحالات التي يوجد فيها خطر على السلم العام ولا توجد طريقة أخرى لمنعه.

والشيء المقلق هو أن البلاد تشعر بأن لها حرية التصرف والاستمرار كما هي، لأن الجمهور لا يبالي البتة، والافتراض السائد هو أنه إذا تم القبض على عربي، فلا بد من أنه مذنب، أما إذا كان يهودياً فالأمر مغاير!!

وأمس فقط رفضت المحكمة العليا التماس الإفراج عن المعتقل الإداري المضرب عن الطعام خليل عواودة، رغم دخوله المستشفى في آساف هروفيه وحالته الصحية خطيرة. بدأ عواودة إضراباً عن الطعام في مارس (مع توقف في يونيو بعد وعد كاذب بأنه إذا أكل فسيتم إطلاق سراحه من السجن). لم يجد قضاة المحكمة العليا: دافنا باراك إيريز وعوفر غروسكوف وأليكس شتاين أي سبب للتدخل، لأن القيادة الوسطة في الجيش جمدت أمر الاعتقال الإداري طالما بقي المعتقل في المستشفى، وهذا تفسير سخيف، لأنه بحسب الأمر إذا غادر عواودة المستشفى فسيعاد اعتقاله.

على المستوى المبدئي ليس لدى القضاة مشكلة في حقيقة أن عواودة رهن الاعتقال الإداري منذ ديسمبر / كانون الأول، وبعد مراجعة المواد السرية يعتقدون أنه من حيث البنية التحتية الواقعية، هناك مبرر "قوي ومتين" لاعتقاله. هذا بيان محير!! إذا كان هذا هو الأساس الواقعي، فلماذا بعد 9 أشهر من الاعتقال، لم يتم تقديم لائحة اتهام، وتقديمه للمحاكمة وإثبات إدانته والحكم عليه بالسجن؟ يجب ألا نخاطر بالعبث بالاستخدام بالجملة لهذه الأداة الصارمة، إذا كان لدى الدولة أدلة ضد المعتقلين الإداريين، على العكس من ذلك فعليها توجيه الاتهام إليهم وتقديمهم للمحاكمة، وإذا لم يكن لديها دليل فعليها الإفراج عنهم فوراً، وأولهم عواودة.

* * *

"يديعوت أحرنوت": في "إسرائيل" الأسعار في صعود

بقلم جاد ليئور

رغم أنه كان متوقعاً، ومع ذلك فالقرار مؤلم بشكل خاص للمقترضين، أمس رفع "بنك إسرائيل" مرة أخرى سعر الفائدة الأساسي في الاقتصاد – والذي يؤثر على جميع أسعار الفائدة – ولكن هذه المرة بأعلى معدل منذ 20 عامًا: 0.75في المئة.

معنى رفع سعر الفائدة بهذا المعدل المرتفع هو أن سعر الفائدة الأساسي سيرتفع الخميس المقبل إلى معدل 2.0في المئة مقارنة بـ 0.1في المئة قبل أربعة أشهر فقط 2في المئة وهي أعلى نسبة فائدة في إ"سرائيل" منذ كانون الأول (ديسمبر) 2012.

بعد هذه الزيادة سيقفز سعر الفائدة الأساسي إلى معدل مرتفع يبلغ 3.5في المئة مقارنة بأقل من النصف في أبريل من هذا العام، عندما كان سعر الفائدة الأساسي لا يزال عند أدنى مستوى له على الإطلاق – 1.6في المئة. كان رفع أسعار الفائدة هذه المرة أمرًا لا مفر منه، ويأتي بعد ارتفاع مماثل في أسعار الفائدة في العديد من البلدان حول العالم، والذي بدأ مع أول رفع لأسعار الفائدة في بريطانيا العظمى في ديسمبر الماضي. ومنذ

ذلك الحين تم رفع سعر الفائدة في العديد من البلدان ثلاث وأربع مرات وحتى خمس مرات، بمعدلات تتراوح بين ربع بالمائة ورقم صحيح بالكامل.

وبسبب انتشار التضخم في جميع أنحاء العالم بمعدلات لم نشهدها في بعض البلدان منذ 20 إلى 40 عامًا من المتوقع أن تستمر أسعار الفائدة في الارتفاع في الأشهر المقبلة أيضًا بما في ذلك في "إسرائيل." تجاوز معدل التضخم في "إسرائيل" الشهر الماضي 5في المئة (5.2في المئة) وينبغي أن ينتهي العام للمرة الأولى منذ عام 2002 بمعدل تضخم سنوي أعلى من 3.9في المئة، حيث كان عام 2002 آخر مرة ارتفع فيها التضخم في "إسرائيل" بشكل خاص – 6.5في المئة.

إن "بنك إسرائيل" مسؤول عن استقرار الأسعار في الاقتصاد، ومع مثل هذا التضخم المرتفع لا يمكن للبنك المركزي أن يكون متواطئًا، وهذا هو سبب الارتفاع القياسي في أسعار الفائدة.

في الواقع يؤثر سعر الفائدة الجديد على الجميع على الفور، لكن تأثيره سيكون طويل الأجل أيضاً. بالفعل في الشهر المقبل سيدفع أولئك الذين يحصلون على قروض عقارية وقروض منتظمة عشرات إلى مئات الشواكل أكثر من شهر أبريل الماضي، عشية رفع "بنك إسرائيل" لأسعار الفائدة. إذا استمرت الزيادات في أسعار الفائدة فإن أولئك الذين لديهم قروض عقارية كبيرة سيدفعون أيضًا ألف شيكل شهريًا. إن سداد مئات الشواكل كل شهر على قروض الرهن العقاري والتي تعد على أي حال أكبر القروض التي تحصل عليها الأسرة في حياتها، هو مصروف قد يؤدي في النهاية إلى التخلي عن شراء الشقة.

لا شك في أن رفع "بنك إسرائيل" لأسعار الفائدة سيستمر، حيث إن هدفهم وقف التضخم وأسعار الشقق التي وصلت إلى ارتفاعات جديدة مهما كانت. ومع ذلك في الوقت الحالي لا تتوقف الزيادات في الأسعار، حيث ارتفع سعر الكهرباء هذا الشهر بنسبة 8.6في المئة، كما ارتفعت أسعار منتجات الألبان هذا الأسبوع بنسبة 4.9في المئة. وسرعان ما سترتفع أسعار المياه والعديد من المنتجات التي أجلها المستوردون فقط، لكنهم لم يلغوا الزيادة في السعر.

لذلك في وقت توجد فيه حكومة انتقالية ليس لديها إمكانية لتنفيذ إصلاحات أو برامج اقتصادية، أو ضخ أموال لزيادة الدعم للمنتجات الأساسية أو لخفض الضرائب، فقط "بنك إسرائيل" وهو هيئة مستقلة ومحايدة، يمكن في الواقع اتخاذ خطوات من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد. حتى الآن يجدر التأكيد أن الزيادات الثلاث السابقة في أسعار الفائدة لم توقف ارتفاع الأسعار، والسبب واضح:

- الحرب في أوكرانيا مستمرة،
- العشرات من أنواع المواد الخام تتأخر ولا توزع في العالم،

- وفي الوقت نفسه خرجت جميع الدول من أزمة كورونا وازداد النشاط الاقتصادي بشكل كبير بما في ذلك السياحة والتسوق.

وتسببت كل هذه العوامل في ارتفاع الأسعار، ولم تتمكن الدول حتى الآن من الحد من ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم. لذلك ما هو متوقع على المدى الطويل هو المزيد من الزيادات في أسعار الفائدة والخوف من أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ وركود في العديد من البلدان، على الرغم من أن الخطر في "إسرائيل" ليس فوريًا، حيث تم تسجيل أعلى نمو في العالم الغربي هنا – 6.8في المئة في الربع الثاني من العام.

ومع ذلك فإن جرعة غير صحيحة من زيادات أسعار الفائدة في المستقبل قد تضر أيضًا بنشاط الاقتصاد في "إسرائيل." وماذا تخبر البيانات المواطنين؟ عندما يرتفع سعر الفائدة ولا يزيد الراتب، سيكون من الصعب تغطية نفقاتهم، خاصة أولئك الذين يكسبون ما يصل إلى متوسط الراتب والذي يبلغ حوالي 12000 شيكل شهريًا، والذين سيتعين عليهم البدء في حساب دورة جديدة مثل: تقليل النفقات، وتوزيع أقساط الرهن العقاري على فترة أطول، وتأجيل النفقات الكبيرة، مثل شراء سيارة وأثاث وثلاجة يؤجلون تجديد الشقة ويلغون السفر الذي كان مخططا له في الخارج، وكل هذا يمكن أن يؤدي بالتأكيد إلى تباطؤ في الاقتصاد.

سيقوم البنك المركزي الآن بفحص مدى التأثير على الأسعار في الاقتصاد وأسعار الشقق، قبل قرار سعر الفائدة المقبل في 3 أكتوبر وبعد ذلك، في 21 نوفمبر، والذي سيكون الأخير لعام 2022. على أي حال من المتوقع أن تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة للمرة الرابعة إلى زيادة الأقساط الشهرية لمعظم حاملي الرهن العقاري بمئات الشواكل شهريًا، مقارنة بسداد الفوائد التي كان عليهم دفعها حتى أبريل من هذا العام، هذا بالتأكيد قرار سيلزم المقترضين بالتفكير في مسار جديد وربما إعادة جدولة الرهن العقاري.

* * *

خلافات لبيد وليبرمان تطفو على السطح

لوحظت في الأيام الأخيرة توترات خارجية بين رئيس وزراء العدو يائير لبيد وأحد أقرب حلفائه في النظام السياسي – وزير المالية أفيغدور ليبرمان، وذلك على خلفية عدم إحراز تقدم في المفاوضات بين نقابة المعلمين ووزارة مالية العدو حول اتفاقية الرواتب الجديدة لمعلمي رياض الأطفال ومعلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة. وبحسب صحيفة هآرتس العبرية في الأيام الأخيرة، دعا العديد من وزراء حكومة العدو لبيد إلى التدخل في الأزمة مع وزارة المالية، ودعوة الحكومة بأكملها لضمان افتتاح العام الدراسي في الأول من سبتمبر، وعلق ليبرمان أول أمس على ذلك عبر حسابه على فيسبوك، وكتب" :لسنا بحاجة إلى مراقبين ولا مراقبي تدقيق."

أمس رفع الاثنان أصواتهما، وظهرت انتقاداتهم لبعضهما بعضا، ومن لقاء عقده لبيد مع رئيس مجلس الطلاب ران شاي، قال إنه "لا يحب الطريقة التي يتحدثون بها عن المعلمين المخضرمين في هذه المفاوضات." ورداً على ذلك كتب ليبرمان على حسابه على توتير" :بالنسبة لأي شخص ليس على دراية بالتفاصيل – وفقاً للاقتراح المقدم، سيستفيد جميع المدرسين، من الشباب والمخضرمين من زيادات الراتب."

في الوقت نفسه ظهرت علامات استفهام إضافية بشأن العلاقة بين الاثنين بسبب إعلان يش عتيد و"معسكر الدولة" عن توقيع اتفاق فائض للأصوات مع بعضهما بعضا للانتخابات القادمة، هذا لأن لبيد وقع في الانتخابات السابقة على اتفاق فائض مع حزب ليبرمان، لكن بيش عتيد يدعي أن السبب في ذلك لا دخل له بالعلاقة بينهما. بالنسبة لرغبة ليبرمان في التوقيع على اتفاق مع حزب لديه عدد مقاعد أقل منه، فإن هذه الخطوة ستزيد من فرصة توزيع فائض الأصوات في الانتخابات وسيكون حزب "إسرائيل بيتنا" هو الذي سيفوز بمقعد إضافي.

في بداية الحملة الانتخابية بحث رئيس "حزب إسرائيل بيتنا" في إمكانية توقيع اتفاق فائض مع رئيس حزب أمل جديد في ذلك الوقت جدعون ساعر، ومع ذلك بمجرد أن أعلن ساعر أنه سيتحد مع غانتس، توقفت المفاوضات، وزعم معسكر الدولة أن ليبرمان "اختفى"، فوقعوا الاتفاق أخيراً مع لبيد. ذكرت مصادر في "إسرائيل يستنا" أن هناك احتمالا أن يوقعوا اتفاق فائض مع حزب العمل، بينما ستوقع ميرتس اتفاقية فائض أصوات مع راعام.

* * *

إسرائيل" لا تزال تخفي وثائق واعترافات بالمذابح التي ارتكبتها

لا تزال حكومات العدو المتعاقبة تخفي عبر ما يسمى أرشيف الدولة وأرشيفات تابعة لعصابات الصهيونية المختلفة وثائق عن المذابح والتهجير والتي ارتكبتها ضد الفلسطينيين ما قبل وما بعد النكبة في عام 1948. وبحسب صحيفة هآرتس العبرية طلبت أمينة أرشيف كيان العدو "روثي أبراموفيتش" من الأرشيفات الخاصة بالعصابات الصهيونية والتابعة لأجهزة أمني العدو والجيش تسليم وثائق بحوزتها للفحص من فترة إنشاء الكيان، والتي تم حجزها والإغلاق عليها في خزائن بأمر من مسؤولي الأمن وبذلك، تعترف الدولة بأن الوثائق كانت مخبأة ومحجوزة بدون سلطة أو مبرر قانوني. وتم إرسال طلب من مسئولة الأرشيف بعد سلسلة من المناقشات في لجنة فرعية تابعة للجنة الخارجية والأمن في كنيست العدو، والتي ناقشت الموضوع بعد تحقيق أجراه ملحق صحيفة "هآرتس"، والذي بموجبه قامت فرق من وزارة الجيش بالبحث في الأرشيفات في جميع أنحاء الكيان وأخفت الوثائق التاريخية. وفي تحقيق أجرته الصحفية هاجر شيزاف نُشر عام 2019 في ملحق

صحيفة "هآرتس"، تبين أن عناصر من "ملماف" (الجهة المسئولة عن الأمن الداخلي في أجهزة أمن العدو) نقلوا إلى الخزائن الوثائق الخاصة بالمشروع النووي، والعلاقات الخارجية للعدو.

إلى جانبهم تم إخفاء مئات الوثائق التي تحتوي على أدلة على النكبة، بما في ذلك شهادات لجنرالات في جيش العدو وقادة العصابات الصهيونية حول المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين وتدمير القرى وتوثيق طرد فلسطيني النقب. وأجرت رئيسة اللجنة الفرعية لشؤون وزارة الجيش ووحداتها، عضوة الكنيست ميشال روزين من حزب ميرتس، مباحثات حول الموضوع العام الماضي، في جلسات الاستماع أصبح من الواضح أن ممثلي حكومة العدو ذهبوا إلى الأرشيفات الخاصة والعامة وحجزوا المستندات غير السرية في الخزائن، وأن "ملماف" ليس لديها سلطة لإخفائها.

وقال مصدر لصحيفة "هآرتس" إنهم لم يتمكنوا من معرفة من أعطى الأمر بحجز المواد في الخزائن. وقالت رئيسة اللجنة روزين": من المستحيل إخفاء أجزاء من تاريخنا لمجرد أنه من غير السار اكتشافها، للجمهور الحق في معرفة ماضينا بشفافية كاملة."

وبحسب الأدلة التي حصلت عليها صحيفة "هآرتس"، عارض ممثلو وزارة الجيش بشدة مطلب روزين ورئيس لجنة الخارجية والأمن عضو الكنيست رام بن باراك من حزب يش عتيد، بالكشف عن الوثائق المخفية. أخيراً تم الاتفاق على حل وسط اقترحه عضو اللجنة عضو الكنيست إيتان جينزبورغ من حزب أزرق وأبيض، والذي بموجبه سيرسل خزينة الدولة خطاباً إلى الأرشيفات ويطلب منهم التحقق مما إذا كان يمكن نشر الوثائق بالتنسيق مع أرشيف الدولة.

وقال الدكتور يعقوب لازوبيك أمين الأرشيف الرسمي لكيان العدو من 2011-2018، لصحيفة "هآرتس" إنه في عام 2018 أصبح معروفًا بالفعل أن حجز الوثائق تم دون إذن. وانتقد التسوية مع وزارة الجيش، وقال": ليس لديهم سلطة أن يطلبوا من أمناء الأرشيفات إحضار المواد للفحص." ووفقا له فإن سلطة فرض السرية على المواد تنطبق فقط على أرشيفات الدولة، والتي تشمل أرشيف الجيش، ولا يمكن تطبيقها على المحفوظات العامة والخاصة الأخرى. وأضاف لازوبيك أن العدد المحدود للأرشيفات التي أُرسلت الرسالة إليها يثير تساؤلات، لأنه في تقديره، تم إجراء تفتيش في مئات المحفوظات.

وتساءل متخصص آخر في قضية أرشيف العدو لهارتس كيف يمكن طلب نقل المستندات للفحص، بينما يعترفون في نفس الوقت بأنه تم إغلاقها وحجز الوثائق فيها بدون إذن في المقام الأول؟ وقال يعقوب آشر مدير القسم التاريخي لعصابة هشومير هتسعير الصهيونية والتي ارتكبت عشرات المجاز ضد الفلسطينيين، والمسؤول عن أرشيف ياد يعاري ومعهد مردخاي انفليتش للتراث، أن "التأخير أفضل من عدمه أبدًا، أعتقد أن الدولة يجب أن تتوقف عن الخوف مما هو موجود في أرشيف هشومير هتسعير، ليس لدينا أسرار نووية

ولا مواد سرية أخرى، لا شيء يمكن أن يقوض أمن البلاد." وأضاف أن المواد التي تم حجزها في أرشيف ياد يعاري تتعلق بشكل أساسي بعام 1948، وتتعامل مع دويمة ودير ياسين، (المجازر التي ارتكبت في قرى دويمة ودير ياسين).

وهكذا فهناك مواد في الخزنة من أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي كُتبت باللغة البولندية ولم تتم الموافقة على نشرها، وهي تخص "إسرائيل برزيلاي" وزير الصحة وأحد قادة حزب مابام الصهيوني وأحد قادة عصابات هشومير هتسعير الإرهابية.

* * *

"هآرتس": وزارة الدفاع في "دولة الإخفاء".. من أرشيف "النووي" حتى طرد البدو الفلسطينيين

ترجمة: القدس العربي

قبل نحو 3 سنوات، كشفت هاجر شيزاف النقاب عن أن طواقم من وزارة الدفاع يستطلعون منذ بداية سنوات الألفين الأرشيفات في أرجاء البلاد ويخفون وثائق تاريخية. ونقلت الطواقم إلى الخزائن وثائق تتعلق بالمشروع النووي الإسرائيلي وبعلاقات إسرائيل الخارجية، وكذا مئات الوثائق مع أدلة على النكبة – بينها شهادات لجنرالات الجيش الإسرائيلي عن قتل مدنيين وتدمير قرى، وتوثيق لطرد البدو – كجزء من عمل منهاجي لإخفاء الأدلة على النكبة.

رجال المسؤول عن الأمن هم الذين وقفوا من خلف الحملة، وهو جسم سري عمله وميزانيته سريان. ويتبين من تحقيق صحافي أنهم عملوا دون أي صلاحيات قانونية. وفي بعض من الحالات أخفوا حتى وثائق أقرتها الرقابة العسكرية للنشر، بل وأحياناً نقلوا وثائق إلى الخزانة سبق أن نشرت مضامينها.

في أعقاب الكشف، أجرت رئيسة اللجنة الفرعية لشؤون وزارة الدفاع ووحداتها، النائبة ميخال روزين، من "ميرتس" في السنة الماضية سلسلة مداولات في الموضوع. وتبين في المداولات أن مندوبي الدولة وصلوا بالفعل إلى الأرشيفات وأخفوا وثائق لا حصانة عليها، في الخزائن، وأن المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن عمل لإخفائها دون أي صلاحيات. ولم يتمكنوا من كشف الذي أصدر التعليمات لذلك.

طالبت روزين ورئيس لجنة الخارجية والأمن رام بن باراك، من "يوجد مستقبل"، بالكشف عن الوثائق التي أخفيت، لكن مندوبي وزارة الدفاع عارضوا طلبهما. وفي النهاية، تحقق حل وسط؛ ترسل بموجبه مسؤولة أرشيف الدولة كتاباً للأرشيفات وتطلب منهم فحص إمكانية نشر الوثائق بالتنسيق مع أرشيف الدولة. ومؤخراً، بعثت مسؤولة أرشيف الدولة روتي أبراموفيتش كتاباً إلى سلسلة ضيقة من الأرشيفات العامة – من

أصل مئات وفقاً لتقدير المسؤول السابق عن الأرشيف يعقوب لزوبيك، والتي كان رجال المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن قد استطلعوها – مع طلب لنقل الوثائق إلى الفحص. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها أصغر مما يلي وتعبر عن استسلام أكثر مما تعبر عن حل وسط. وإذا كانت الدولة اعترفت في المداولات بأن الوثائق أخفيت دون صلاحيات، فلماذا لا يتم الإصرار على كشفها فوراً؟ بأي صلاحيات تقول الدولة الآن لمسؤولي الأرشيفات بأن عليهم أن يأتوا بالمادة للفحص إذا لم تكن للدولة صلاحيات لإخفائها منذ البداية؟

على دولة إسرائيل أن تتخلص من العادة الشوهاء التي تبنتها لنفسها في إخفاء ماضيها عن الجمهور، فما بالك حين يدور الحديث عن مواد لا مبرر أمنياً لإخفائها. ينبغي إخراج المواد من الخزائن فوراً. من حق الجمهور أن يعرف تاريخ الدولة التي يعيش فيها، ويتعرف على الجوانب الأقل لطفاً في ماضيها.

* * *

"إسرائيل اليوم": إشارة لإسرائيل.. باحثون: من يمنع منظمات حقوق الإنسان من العمل يشجع على الإرهاب

بقلم يريف موهير

الإعلان الإسرائيلي عن سلسلة منظمات حقوق إنسان ومجتمع مدني فلسطينية كمنظمات إرهاب، رفضه حلفاؤنا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كعديم الأساس من حيث الأدلة. وذلك رغم أن إسرائيل نقلت مادة أدلة إلى تلك الدول. ويدور الحديث عن دول تتعاطى بجدية مع الادعاءات الأمنية، ولم تجد بعدُ شيئاً حقيقياً في الادعاءات الإسرائيلية. رغم علامات الاستفهام حول أساس الإعلان، نفذ اجتياح مؤخراً قامت به قوات الأمن لمكاتب بعض هذه المنظمات بل وأفسدتها، وهي خطوة شاذة في الدول الديمقراطية.

إن إغلاق منظمات حقوق الإنسان ربما يقبل في حالات شاذة، على أساس متين وفي ظل الشفافية الجماهيرية. ما حصل في القضية الأخيرة بعيد عن ذلك، بمثابة "ثقوا بنا، هم مخربون". فضلاً عن الظلم الكامن في مثل هذه الخطوة وكونها منزلقاً سلساً مناهضاً للديمقراطية، يدور الحديث أيضاً عن هدف يسجل في المرمى الذاتي: أدبيات بحث العنف السياسي والإرهاب تلقي الضوء على القضية.

البروفيسور عيران شور، باحث إرهاب كندي إسرائيلي شهير ذو سمعة عالمية وعضو المجلس الجماهيري لمبادرة الأمن وحقوق الإنسان، يدعي بأننا عند مكافحة الإرهاب يجب أن نتذكر بأن "قمع حقوق الإنسان والحريات المدنية يؤدي في الغالب إلى تأثير معاكس – فهو يرفع التهديد بالإرهاب، ولا سيما في المدى البعيد". لقد فحص البروفيسور شور أكثر من ألف قانون حرب ضد الإرهاب سنة في 145 دولة، ووجد أن مثل هذا

التشريع يمس بحقوق الإنسان أو بالحريات المدنية، وهكذا يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الإرهاب في مدى خمس سنوات فأكثر من موعد التشريع. في 2004 نُشر بحث البرتو آبادي، وبموجبه يعدّ مدى الحرية السياسية هو العامل الأساس الذي يشرح اتساع أو تقلص الإرهاب. ويتناسب هذا البحث مع جسم أوسع من البحوث التي تشير إلى العلاقات بين العنف السياسي ومنع قنوات التأثير الشرعية – مثلما تفعل حكومة إسرائيل الآن.

معهد RAND، الذي يقدم المشورة للجيش الأمريكي، أجرى في 2009 استطلاعاً للبحوث التي أجريت لأسرة الاستخبارات الأمريكية، وتضمنت اهتماماً بحالات من أرجاء العالم، خبا فيها الإرهاب عملياً، وفحص ما الذي أدى إلى ذلك. وبين الاستطلاع أنه عندما ظهر بديل لطريق العنف – مثلاً، في كل إمكانيات جديدة للوصول إلى الإنجازات بوسائل سياسية غير عنيفة، فقد كان هذا كفيلاً بتقويض المنظمات المسلحة.

في الاجتياح الأخير، عملت إسرائيل في الاتجاه المعاكس. كقاعدة، يفيد البحث بأن سحق الحقوق السياسية وقنوات التأثير غير العنيفة هو عامل مركزي في إشعال أوار العنف – إذ إن كل بديل آخر للتأثير يسد الطريق في وجهه، وكل تأثير يتحقق، يتحقق بالعنف. مبنى الحوافز بسيط. وعليه، فإنه حين تنكل حكومة إسرائيل بمنظمات المجتمع المدني التي تروج لقنوات تأثير مؤطرة في ظروف حياة للفلسطينيين فإنها تشجع أيضاً العنف وتعرضنا للخطر.

* * *

"هآرتس": هل يلتقط "ميرتس" أنفاسه الأخيرة بترشيح غولان لرئاسة الحزب؟

بقلم ديمتري شومسكي

ما الفرق الأساسي بين المواقف السياسية العامة للمرشح لرئاسة "ميرتس" يئير غولان، من جهة، وبين مواقف رؤساء "المعسكر الرسمي"، الجنرال بني غانتس وغادي آيزنكوت، من جهة أخرى؟ مثلما تفاخر غانتس في بداية 2019 أثناء الحملة الانتخابية لحزبه الأول "منعة إسرائيل"، إبعاد الدمار والقتل التي زرعها بصفته رئيس الأركان في عملية "الجرف الصامد"، هكذا يتفاخر غولان الآن أيضاً، في محادثاته مع اعضاء منتدى 555 – مجموعة الذين خدموا في سلاح الجو وشاركوا في احتجاجات بلفور، وهو لقاء تم النشر عنه في "مصدر أول" في نهاية الشهر الماضي – أثناء استخدام "إجراء الجار" وخلافاً لقرار المحكمة العليا وأثناء قيادته لفرقة "يهودا والسامرة". وللتذكير، الحديث يدور عن استخدام جيران المطلوب أو أبناء عائلته كدرع

بشري للجيش الإسرائيلي، أي عن نوع من التنكيل بمواطنين فلسطينيين ليست لهم علاقة. ولكن حسب موقف غولان فإن هذا "عمل مهني وأخلاقي"، ليس أقل من ذلك.

بنفس القدر أيضاً، الشبه الأساسي بين غولان وآيزنكوت واضح جداً؛ فهما يصرخان على خطر الدولة "ثنائية الدولة"، الذي يتربص بإسرائيل بسبب استمرار سيطرتها على ملايين الفلسطينيين، وهما يحذران، لا سمح الله، من الإشارة إلى تقسيم البلاد إلى دولتين على اعتبار أن ذلك هو الطريقة الواقعية والعادلة الوحيدة لحل النزاع. في المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه عن ترشحه لرئاسة "ميرتس"، قال غولان مثل شخص مسه الشيطان بأنه "يجب الانفصال عن الفلسطينيين باتفاق. والاتفاق.. دولتان". ولكن أثناء حملته الانتخابية الحالية، عاد مرة أخرى إلى موقفه السياسي الأساسي الذي يقول بأنه لا يوجد شريك في الطرف الفلسطيني ("لست واثقاً بوجود من نتحدث معه، وعن ماذا نتحدث"، قال في مقابلة مع "آي.سي.إي" في بداية الشهر).

من الواضح تماماً أن غولان، الذي مكانه الطبيعي في حزب الوسط للجنرالات، يتنافس الآن على رئاسة "ميرتس"، وهو الحزب الذي يرفض أساليب القمع المرفوضة ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، التي يتفاخر بها. وهو ينكر بشكل حازم أسطورة "عدم وجود شريك" فلسطيني، التي يؤمن بها، وهي نتيجة خطأ سياسي متدحرج يجب وقفه قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً. حسناً، بعد أن بقي "ميرتس" على قيد الحياة رغم جميع التأبينات الدورية، وجدت الوصفة الكاملة لتصفيته أخيراً: وضع شخص على رأسه يتفاخر بطرح مواقف بعيدة جداً عن نهج الحزب وهويته. أليس مفهوماً بأنه إذا ما ترأس "ميرتس" توأم الجنرالات الذين يقفون على يمينه، وهو الأمر الذي سيبعد عنه مصوتي قاعدته الأيديولوجية، ولن يقرب من يؤيدون غانتس وايزنكوت، الذين يذكرون غولان بأنه الشخص الذي قارننا بالنازيين، سيبقى حزب ميرتس أصلع وسيفقد نفسه من ناحية انتخابية؟

إضافة إلى عدم التناسب الأيديولوجي الذي سيتسبب به فقدان أصوات مؤكد، يشار أيضاً إلى اعتبار موضوعي آخر ضد انتخاب غولان لرئاسة "ميرتس"، وهو مقاربته اللامبالية والمتهورة تجاه الأقوال والحقائق. أحياناً، تبرز نتيجة هذه المقاربة في إسماع ادعاءات لا علاقة لها بالواقع. لن نعود هنا إلى "خطاب العمليات" عديم الفهم الذي ألقاه عن جوهرته الغضة في محادثاته المذكورة أعلاه مع أعضاء منتدى 555، التي قال فيها بأن استمرار استخدام "إجراء الجار" لم يكن خلافاً للقانون، بل كان خلافاً لحكم المحكمة العليا؟ أليس واضحاً ومفهوماً بحد ذاته بأن لقرار المحكمة العليا قوة قانونية بسبب كونها المفسرة للقانون؟ أليس واضحاً ومفهوماً بحد ذاته بأن الحزب الذي يخوض حرباً دائمة على بقائه محظوراً عليه انتخاب زعيم يعلن بثقة ودون أن ترمش له عين بأن الأبيض أسود والأسود أبيض؟

لكن التعبير الأبرز لتجاهل غولان لحقائق الواقع يظهر في الحملة التي يديرها ضد زهافا غلئون التي تتنافس أمامه. "زهافا حاولت وكانت لها فرصة، لكنها لم تنجح"، قال غولان مؤخراً في استوديو "واي نت". هكذا، ليس لديكم شيء بعيد عن الحقيقة أكثر من هذه الأقوال، بالضبط مثل وصول غولان إلى خط النهاية للتنافس الحالي على رئاسة "ميرتس"، هكذا أيضاً كان انسحاب غلئون من الحياة السياسية في شباط 2018 نتيجة خطأ سياسي يدعو للأسف. لم يسبق انسحابها أي فشل، بالعكس؛ سبق ذلك عملها المرحب به والناجح من أجل دمقرطة طريقة الانتخابات في الحزب، وهو عمل يريد غولان نفسه الآن أن يستمتع بثماره، في حين أنه يلقي جام غضبه على الأعضاء الجدد في الحزب.

رغم الحملة ضد غلئون، التي بسببها قررت اعتزال السياسة قبل 4 سنوات، لا تشير إلى أي فشل معين لها. بالعكس، رؤساء "ميرتس" الذين جاءوا بعدها، تمار زيندبرغ ونيتسان هوروفيتس، حاولوا الدفع قدماً وتطبيق نفس الرؤية التي آمنت بها غلئون وما زالت، والتي تقول بأن على "ميرتس" أن يبني نفسه من جديد كحزب مشترك، يهودي – عربي، وهو الطريقة الواقعية الوحيدة له كي يوسع صفوفه.

* * *

"هآرتس": 723 فلسطينياً في "الاعتقال الإداري" داخل سجون إسرائيل.. والسبب "إجراء وقائي"

بقلم هاجر شيزاف

وصل عدد المعتقلين في السجون الإسرائيلية بدون محاكمة في الأسبوع الماضي إلى 723 معتقلاً، وهو الرقم الأعلى منذ 2008. 11 من بينهم عرب من مواطني أو من سكان إسرائيل، والآخرون فلسطينيون ولا وجود لأي يهودي بينهم. منذ موجة العمليات في آذار، قفز استخدام أوامر الاعتقال الإداري، و52 شخصاً تم اعتقالهم بهذه الطريقة خلال شهر تقريباً أثناء القتال في قطاع غزة، واعتقال نشطاء "الجهاد الإسلامي" أيضاً في الضفة الغربية. يتم احتجاز المعتقلين الإداريين في منشآت الاعتقال الإسرائيلية بدون تقديم لوائح اتهام ضدهم، حيث يعتبر هذا الإجراء اعتقالاً وقائياً. لا يجري إجراء تقديم إثباتات بشأنهم في المحكمة، ولا يطلع المحامون على البينات ضدهم باستثناء ملخص من عدة جمل يعرض الاتهامات. يصادق على هذه الاعتقالات قضاة يتسلمون أمراً موقعاً من قائد المنطقة الوسطى، وكذلك مواد استخبارية سرية عن المعتقل بحضور طرف واحد. بشكل عام، تكون النقاشات في المحاكم بخصوص الاعتقال الإداري مغلقة أمام الجمهور.

المحامية أحلام حداد التي تمثل المعتقل الإداري المضرب عن الطعام خليل العواودة، قالت لـ "هآرتس" بأن عدداً من المعتقلين اعتقلوا في الشهر الماضي لأنهم عبروا عن دعمهم له. وحسب قولها، فإنه في الصيغة

المصغرة لسبب الاعتقال والتي قدمت لها بخصوص الخمسة ملفات، تمت الإشارة إلى المشاركة في مظاهرات دعم لعواودة وإلقاء خطابات ورفع فيها شعارات للجهاد الإسلامي، حسب قولها. مؤخراً، كانت الملفات متشددة أكثر، حسب تعبيرها. "الاعتقال الإداري مخصص لحالات نادرة جداً"، وهنا تم استخدامه بصورة سيئة. "إذا عرفتم أنه اعتصام وتوثيق، فلماذا لم تبذلوا جهوداً لجلب صور أو فيديو وتقدموا لائحة اتهام؟"، قالت. وقالت حداد أيضاً بأنه في عدد من الملفات التي عالجتها مؤخراً، أعلن "الشاباك" في جلسة المحكمة بأنه سيكتفي بأمر اعتقال واحد لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر، وفي حالات كثيرة يتم تمديد الاعتقال الإداري لعدة مرات ويستمر لأكثر من سنة. حسب البيانات التي قدمتها مصلحة السجون لحركة "حرية المعلومات"، فإن حزيران الماضي شهد احتجاز 184 فلسطينياً في المعتقل الإداري لمدة أكثر من سنة، من بينهم قاصر. نسبة المعتقلين الإداريين من بين جميع السجناء ارتفعت 15 في المئة، تقريباً ضعف الرقم القياسي السابق في أيار 2008. في حينه شكل الـ 803 معتقلين إداريين 8 في المئة من هذه المجموعة.

وقال المحامون الذين يمثلون المعتقلين الإداريين إنه تم اعتقال كثيرين بتهمة الانتماء لحماس أو التماهي معها منذ آذار. أسباب الاعتقال التي قدمت لهم مختصرة ومصوغة بصورة مقتضبة. "بشير الرجبي، أحد سكان الخليل الذي اعتقل في حزيران الماضي، اتهم -حسب المعلومات التي قدمت لمحاميه- بأنه متورط في نشاطات تؤيد الإرهاب، وبالاتجار بالسلاح، وله علاقة مع نشطاء من حماس. عدنان سمارة، من قرية برقين، اعتبر عضواً في حماس. أما محمد زين من الخليل فتم الادعاء بأنه متورط بالاتجار بالسلاح وبتهريب السلاح من الأردن. تم رفض الالتماسات التي قدمت ضد اعتقالهم الإداري.

على سبيل المثال، في قرار الحكم في الالتماس الذي قدمه عمر عمر، الذي اعتقل بسبب نشاطات في الفرع الطلابي لحماس بجامعة النجاح، كتب القضاة بأنهم اقتنعوا بأن "نشاطه يعرض سلامة المنطقة وأمنها للخطر، ولم نجد لنا أي مكان للتدخل في قرار اعتقاله الإداري". عمر محتجز في الاعتقال الإداري من تشرين الثاني 2021. المحامي حمزة أبو ميزر، ممثل عمر في الالتماس للمحكمة العليا، وصف العمل في ملفات المعتقلين الإداريين كعمل محبط وليست له جدوى. "ما تقوله لا وزن له. أنت تتحدث عن الوضع العائلي أو الشخصي وتحاول توضيح الاتهامات ضده من زاوية أخرى، لكن هذا لا يساعد، الأمر الذي يحسم هو المواد السرية"، أوضح.

حسب فحص أجرته "هآرتس"، فإنه منذ بداية السنة لم تكن هناك أي حالة وافقت فيها المحكمة العليا أي التماس لإلغاء أمر الاعتقال الإداري. في بعض الحالات ألغى محامو المعتقلين الالتماس بعد أن أعلن "الشاباك"، في أعقاب نقاشات في المحكمة العليا، بأن أمر الاعتقال الإداري لن يتم تمديده بعد سريان

مفعوله. في كانون الثاني خفضت المحكمة العليا الاعتقال الإداري -بصورة استثنائية- لماهر العناتي، من مخيم الفوار للاجئين قرب الخليل، الذي نسبت له مخالفة الدخول إلى إسرائيل بدون تصريح، وإزعاج جندي. المستشار القانوني في جمعية حقوق المواطن، المحامي دان يكير، قال إنه لا يتذكر أي تدخل مشابه للمحكمة العليا في أوامر الاعتقال الإداري باستثناء حالة واحدة في بداية التسعينيات. وهي حالة ألغت فيها المحكمة العليا أمر اعتقال كهذا الذي لا يتذكر مثيلاً له.

حسب أقوال الجنرال احتياط نيتسان ألون، قائد المنطقة الوسطى في الأعوام 2012 – 2015 فإن استخدام الاعتقال الإداري أمر حيوي في حالات معينة. "بشكل عام، أعتقد بأن للاعتقال الإداري هدفاً مهماً"، قال. وأوضح بأن هذه الوسيلة تساعد على إحباط تنفيذ عمليات إرهابية أمام صعوبات رئيسية، كأن تقوم التنظيمات الإرهابية بتدريب أعضائها على كيفية السلوك في التحقيق، والحاجة إلى الحفاظ على مصادر المعلومات التي قد تكشف أثناء الإجراء الجنائي العام.

حسب أقوال ألون، فإن عدد المعتقلين الإداريين يتعلق أيضاً بالسياسة. "في فترتي، لكل أنواع الاعتبارات السياسية، حاولت تقليص عدد الاعتقالات الإدارية، وأحياناً أخطأنا"، قال. "على سبيل المثال، بخصوص المشاركين في اختطاف الفتيان الثلاثة في الضفة في 2017. كان لنا فهم معين بخصوص خطورتهم، وقررنا عدم تطبيق الاعتقال الإداري بخصوصهم، وأخطأنا". وحسب قوله، فإن سلطات إنفاذ القانون تتصرف بحرص أكبر في الاعتقالات الإدارية لليهود. هذا الأمر يتعلق برؤيته لحقيقة "وجود منظومة قانونية داعمة، تنقض على هذا الأمر مثل منظمة حوننو". الدعم القانوني أكثر أهمية مما هو لدى الفلسطينيين.

حسب معطيات مصلحة السجون، جرى في السنوات الخمس الأخيرة اعتقال أربعة يهود بأوامر إدارية، اثنان منهم، وهما أبراهام بيرد واريئيل دهاري، تم اعتقالهما في هذه السنة واحتجزا في المعتقل ثلاثة أشهر. كان في البداية اعتقالاً عادياً وبعد ذلك أرسلته المحكمة إلى الإقامة الجبرية. وبعدها تم إصدار أمر اعتقال إداري ضده. خلال فترة اعتقاله، وقع 22 عضو كنيست من أحزاب اليمين على مناشدة لأطلاق سراحه.

تم تقديم طلب حرية المعلومات من قبل الطالبة طال فرانك من كلية الحقوق في كلية الإدارة. المحامي أور سدان من حركة حرية المعلومات ومن كلية الحقوق في كلية الإدارة، قال إن "استخدام الاعتقال الإداري هو وسيلة قصوى تقود بالفعل إلى حبس شخص بدون محاكمة. هناك حاجة إلى أن يكون أكبر قدر من المعلومات مكشوفاً للجمهور فيما يتعلق باستخدام هذه الوسيلة، كي يستطيع كل شخص، بما في ذلك منتخبو الجمهور، فحص حجم استخدام هذه الوسيلة والتغيرات المتعلقة باستخدامها".

جاء الرد من الجيش الإسرائيلي بأن "استخدام الاعتقال الإداري تم فقط في حالات تكون فيها معلومات موثوقة وراسخة تشير إلى خطر حقيقي للمعتقل يهدد أمن المنطقة، وفي ظل غياب بدائل أخرى من أجل إزالة هذا الخطر. قرار الاعتقال الإداري قرار خاص ويستند إلى معلومات موثوقة بالنسبة لكل معتقل، مع الأخذ في الحسبان الواقع الأمني في المنطقة. وتمت الإشارة أيضاً إلى أن "كل حالة يتم فيها إصدار أمر اعتقال إداري، تجري المحكمة العسكرية رقابة قضائية، يتم في إطارها بشكل موضوعي فحص المعلومات الموجودة في أساس أمر الاعتقال. قرارات المحكمة العسكرية خاضعة لرقابة هيئة الاستئناف والمحكمة العليا". ولم يتم تقديم أي رد من "الشاباك".

* * *

"إسرائيل اليوم": للإسرائيليين: لا تسمحوا لـ"أفعى رام الله" بالدخول إلى "أوسلو" مرة أخرى

بقلم آفي برئيلي

هل تفاجأ أحد ما من قول محمود عباس، خليفة عرفات والمفتي عن "كوارث" أوقعتها إسرائيل زعماً؟ فهو متورط بموقف مثير للشفقة تجاه الكارثة منذ عهد رسالة الدكتوراه خاصته. هذا إرثه – مذبحة الأحد عشر رياضياً التي هو مسؤول عنها ومتمسك بها حتى اليوم، خطة المفتي لإبادة اليهود في سهل دوتان، المذبحة البربرية في الخليل في 1929. هذا يجب أن يطلعنا على طبيعة النزاع: لا حاجة لمحاولة "حله"، لأنه غير قابل للحل. يجب الحسم فيه. لكن الحسم في النزاع خطير لدرجة أنه يحتاج ليكون طويلاً. وهو يحتاج خطوات استراتيجية طويلة النفس. أولاً، يجب التوقف عن الدفاع عن "السلطة". علينا مواصلة الكفاح ضد الإرهاب بدونها.

ثانياً، يجب إغلاق جدار الفصل الذي ترك لمصيره.

ثالثاً، من الحيوي أن يبنى على حدود الغور و"العربا" جدار مشابه في جودته للجدار الذي على حدود مصر. هكذا نعزل بين عصابات الإرهاب وإيران والجهاد السني على أنواعه.

رابعاً، يجب تطبيق القانون في الغور، والاستيطان الذي في السامرة ويهودا والمنطقة ج. هذا سيحدد الأفق السياسي المفتوح للعرب ممن ليسوا مواطني إسرائيل: "دولة ناقص" أو صلة بالأردن.

ينبغي أن نشكر عباس على كشفه وجهه الحقيقي مرة أخرى. فهل هناك حاجة لأقوال مغرضة أخرى كي يفهم جهاز الأمن بأن العميل الذي جنده و"الحركة الوطنية" التي برئاسته هما أفعى تكمن في القش وتضرب قدر

استطاعتها؟ هم في هذه الأثناء يضربون "فقط" في لاهاي، في التعليم الوحشي، في اللاسامية المؤطرة، في تمويل الإرهاب. إذا واصلنا الحفاظ على الأفعى التي تنازع الحياة، فستنتعش وتعيدنا إلى مسار أوسلو – إرهاب جماهيري من جانبهم وشلل من جانبنا، مثلما في السنوات الثماني النازفة التي بين 1994 وبين "السور الواقي" في 2002. الولايات المتحدة وأوروبا تنتظران الفرصة للعودة إلى هناك.

جهاز الأمن ملزم بتقليص قدرة "السلطة" على الضرب في المستقبل، ولا يستخف بخطرها بسبب ضعفها الحالي. هي الآن خطيرة علينا أكثر من تنظيم حماس: قد تكون أكثر نجاعة من حماس، من ناحية سياسية، ومن شأنها أن تكون في مركز محاولة لإعادتنا إلى شرك أوسلو النازف. لقد جرى إغراء إسرائيل لتتلقى مساعدة لمنع الإرهاب من "السلطة"، مقابل حماية لها من خصومها، واجتهدت لتجعل القوى العظمى تواصل تمويلها. وماذا سنفعل غداً عندما تتفكك "فتح"، التنظيم الإرهابي الذي في أساس "السلطة"، إلى عصابات متناحرة وتقاتل عصابات أخرى؟ أي عصابة سنحمي عندها؟ هذا طريق مشكوك فيه لصيانة النزاع، يتمسك به جهاز الأمن بنزعة محافظة بلا جدوى. يوجد إسرائيليون يعتقدون حتى، بانقطاع مريض عن الواقع، بأن علينا العودة لتجريب جعل "السلطة" المتفككة دولة، مثل مقامرين يضاعفون الرهان.

كيف سيمنع هذا التفكك إلى عصابات. فقد هذا بدأ منذ الآن – "السلطة" عديمة الوسيلة في "يهودا والسامرة"، وحتى في رام الله. كيف ستمنع الباصات المتفجرة؟ نحن ملزمون بالتخلص من نزعة أوسلو المحافظة، التي لا تزال تؤثر على المؤسسة التي يمثلها بني غانتس. يجمل بنا أن نترك "السلطة" البائسة، الفاسدة ومحبة الشر هذه تذوي، ونسمح للعرب في "المناطق" [الضفة الغربية]، إن شاءوا، أن يحكموا أنفسهم دون تسيد منظمات الإرهاب. يمكن ويجب أن نصد حماس وفتح وأمثالهما في "السامرة يهودا" بالقوة، مثلما ضربناهم بشدة في حملة "السور الواقي"، وبلا عملاء خونة ضررهم أكثر من نفعهم.

حالياً، الفصل بين غزة و"السامرة ويهودا" مريح لنا. نبدأ ليس في غزة، بل دون أن نمنع "السلطة" من أن تنهار. فهي تنهار بتطوع. قبل ذلك وبعد ذلك واضح أنه يجب تعظيم الأعمال ضد الإرهاب في "السامرة ويهودا".

هذا قابل للتنفيذ وسيجبي ضحايا أقل مما يجبي ذاك التسامح الذي أبديناه قبل عشرين سنة، إلى أن اضطررنا للخروج إلى "السور الواقي". بعد أن تذوي "السلطة" سنتمكن من مهاجمة حماس في غزة في كفاح مصمم، فيما لا يزال الأفق الاستراتيجي بعيداً ولكنه واضح: دولة ناقص، عديمة القدرة على المس بنا.

* * *

سفير إسرائيلي يشكك في نجاح التقارب بين تل أبيب و أنقرة

ترجمة عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ما زال استئناف العلاقات التركية-الإسرائيلية يثير نقاشات في دولة الاحتلال، حول مستقبل هذه العلاقات، وسط تقديرات سائدة ترى أن أنقرة سعت لطي صفحة خلافاتها مع تل أبيب لمصالح انتخابية مؤقتة، وأن قرار الرئيس رجب طيب أردوغان في تطبيع العلاقات مع الإسرائيليين ليست بعيدة المدى، بل تكتيكية آنية، ما زاد من الشكوك الإسرائيلية، ودفع بعض أوساطها لرفع مستوى مطالبها من أنقرة، أهمها أنه لن يكون لها موطئ قدم في القدس المحتلة، أو دور في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

في الوقت ذاته، ورغم الخطوات التي أقدمت عليها تركيا تجاه دولة الاحتلال، فإن الأخيرة ما زالت منشغلة في معرفة دوافع أردوغان للشروع في تجديد العلاقات معها، زاعمة أن السبب قد يكمن في تخوفه من تقويض موقف تركيا الإقليمي، عقب حالة العزلة التي بدأت تشعر بها في المنطقة، خاصة أمام التعاون المتزايد بين إسرائيل من جهة، وبين مصر والأردن والسعودية ودول الخليج من جهة أخرى، فضلا عن تعرضها لضغوط من دول الناتو وروسيا معاً في ظل موقفها المتوسط من الحرب الأوكرانية.

داني أيالون السفير السابق في الولايات المتحدة، ونائب وزير الخارجية، زعم أن "تركيا تجد نفسها في صراع مع جيرانها اليونان وقبرص بسبب خلافاتهم في مجال الطاقة، فضلا عن ابتعادها عن الإدارة الأمريكية، كما أن الاقتصاد التركي في وضع صعب للغاية، والتضخم هو الأعلى في العالم، وأردوغان يتفهم الواقع السياسي لديه، وأن لديه عاما انتخابيا حاسما".

وأضاف في **مقال** نشرته القناة 12 أن "هدف أردوغان الرئيسي من التقارب مع إسرائيل هو تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، ويأمل أن يؤدي التعاون معها إلى قفزة في عدد السائحين الذين يجلبون لتركيا أموالاً طائلة، لكن القضية الأساسية بالنسبة له هي الغاز الذي قد يشكل بديلا للغاز الروسي، ما يظهر أنه بحاجة لتجديد العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، أما إسرائيل فإن تقاربها مع تركيا يعزز موقفها الإقليمي والدولي، عقب زيادة مصادر الطاقة لديها، والعلاقات مع دول المنطقة من خلال اتفاقيات التطبيع، والتحالف مع اليونان وقبرص، ما جعلها ركيزة في الشرق الأوسط".

أيالون، صاحب الواقعة الشهيرة الذي أجلس السفير التركي في تل أبيب على مقعد منخفض، وتسبب في أزمة دبلوماسية حينها في 2010، أشار إلى أن "تطوير العلاقات مع تركيا مصلحة إسرائيلية، مع التأكيد على مطالبها من تركيا، وأهمها طرد نشطاء حماس من أراضيها، والاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها خلال المواجهات مع غزة، وألا تكون عملياتها في غزة جزءًا من العلاقات مع تركيا، بحيث لا تخلق أزمات دبلوماسية، فكما أننا لا ننتقد الأتراك لموقفهم تجاه الأكراد، فلا يجب أن يهاجمونا بسبب عملياتنا ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية".

يتوقع الإسرائيليون أن تخفف تركيا من حدة خطابها وانتقادها تجاه الاحتلال، ما يدفعهم لأن يطرحوا مسألة

العدوان على غزة على الطاولة بطريقة واضحة، بحيث لا يتحول كل عدوان على غزة إلى أزمة في العلاقات مع تركيا، ما يعني أن تكون علاقاتهما مرتبطة بعوامل استراتيجية دون أي أحداث مستجدة، مع وجود مخاوف إسرائيلية قائمة مفادها أنه في الفترة التي تسبق انتخابات 2023، وإذا شعر أردوغان أن مهاجمته لإسرائيل إن هاجمت غزة ستساعده في الانتخابات، فسيفعل ذلك بالتأكيد.

في الوقت ذاته، رصدت المحافل الإسرائيلية جملة من التغييرات في موقف رئيس الوزراء يائير لابيد من أردوغان، رغم أن مسألة العلاقات الثنائية برمتها هي في الواقع مناورة سياسية بين الأطراف وفقًا للأوضاع الجيوسياسية على الأرض، إضافة إلى المصالح الاقتصادية المشتركة، مع سلسلة مطالب قد تضعها إسرائيل أمام الأتراك أهمها عدم التدخل في قضية القدس حيث زادوا نفوذهم فيها للتعاطف مع الفلسطينيين.

مع العلم أن المصالح الإسرائيلية من التقارب مع تركيا قد تتجاوز المصالح الثنائية إلى إمكانية أن تصبح لاعبًا رئيسيًا ووسيطًا إقليميًا يمكنه التأثير وخفض النيران الإقليمية، والتأثير على تركيا في ما يتعلق بعلاقاتها مع اليونان ومصر، لأن أهداف "إسرائيل" الأمنية تتمثل في تسخين العلاقات مع أنقرة، سواء لإبعاد حماس عنها، أو وقف النفوذ التركي في القدس، وإخراج القضية الفلسطينية من أجندة أردوغان، وصولا إلى أن يرى الأتراك أنفسهم في إطار تحالف إقليمي ضد إيران لمنعها من السيطرة الإقليمية وحيازة الأسلحة النووية.

* * *

دراسة

دراسة تكشف مزيدا من تمييز الاحتلال ضد اليهود الإثيوبيين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع توافد المهاجرين اليهود من أوكرانيا وروسيا إلى فلسطين المحتلة، وتزايد الشكاوى التي يرفعها اليهود الإثيوبيين من التمييز العنصري ضدهم من قبل سلطات الاحتلال، لكن الأخيرة تسجل إخفاقات جديدة في هذا الملف، رغم كتابة مئات الدراسات عنها، وعقد عشرات الورش والأيام الدراسية، لكن دولة الاحتلال ما زالت تتورط في سلسلة من الفشل والمعاملة التمييزية بين مهاجر ومهاجر، سواء بالنسبة للون بشرته أو أصوله العرقية.

وكشفت دراسة أجرتها جامعة بن غوريون والمكتب المركزي للإحصاء، نشرت في الأيام الأخيرة، عن فجوات كبيرة بين الجالية الإثيوبية في دولة الاحتلال وبقية اليهود من مختلف الأصول الجغرافية، سواء جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق أو الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، ورغم أن الدراسة كان ينبغي أن تهزّ

أوساط الدولة، فإننا لم نسمع أي ردّ أو إشارة إليها نيابة من جهة أو وزارة تابعة لها.

إفرايم غانور الكاتب في صحيفة "معاريف"، كشف أن "المعطيات الديموغرافية تتحدث عن نفسها، فقد بلغ تعداد اليهود في دولة الاحتلال من أصل إثيوبي في 2021 نحو 160 ألف نسمة، وما زالوا يعانون من سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضدهم، بعكس المهاجرين اليهود الآخرين الذين عانوا من صعوبات الاستيعاب، لكنهم بمرور الوقت تمكنوا من الاندماج في حياة الدولة، أما البحث الحالي فيشير إلى أن وضع واندماج المهاجرين اليهود من إثيوبيا مدعاة للقلق".

وأضاف في مقاله أن "41في المئة من اليهود القاصرين في المجتمع الإثيوبي لا يحصلون على خدمات الرعاية الاجتماعية، رغم أنهم مصنفون بأنهم فقراء ولديهم مشاكل في الحصول على موارد الرفاهية الأخرى؛ فقط 36.8في المئة من المهاجرين الإثيوبيين يحق لهم الحصول على دبلوم المدرسة الثانوية مقابل 50.8في المئة من عموم اليهود؛ أكثر من 10في المئة من الإثيوبيين لم يكملوا 12 عامًا من الدراسة، مقارنة بـ 8.5في المئة من عامة اليهود؛ و11.6في المئة من الشباب من الجالية الإثيوبية لديهم ملفات جنائية في الشرطة مقابل 5.4في المئة بين الشباب في عموم اليهود".

ورغم المعطيات التمييزية العنصرية ضد اليهود الإثيوبيين، فإن الدراسة تستدرك بالقول إن "المجندين في الجيش الإسرائيلي من المجتمع اليهود الإثيوبيين هي الأعلى بنسبة 67.6في المئة، بما يتجاوز معدل المجندين من مجموع اليهود البالغ 64.6في المئة، ومع ذلك فإن معدل التسرب من الجيش من بين المجتمع الإثيوبي هو 15في المئة مقارنة بـ 11.6في المئة في عامة اليهود، والفجوة المقلقة بشكل خاص هي معدل الغائبين والفارين من الجنود من المجتمع الإثيوبي بمعدل 33.6في المئة مقابل 11.9في المئة بين بقية الجنود اليهود".

وينظر الإسرائيليون إلى هذه الفجوات الإحصائية التي كشفتها الدراسة الحالية باعتبارها تحمل مؤشرات مقلقة، وهي ضوء أحمر يحذر من حقيقة ستزداد سوءًا أمام دولة الاحتلال، لأن البيانات الواردة في الدراسة تؤكد أولاً وقبل كل شيء سنوات من الإهمال وزيادة الفوارق بين اليهود الإثيوبيين وسواهم من اليهود بدءا من طفولتهم المبكرة، وأي إهمال إضافي لهم بدون علاج جذري سيؤدي إلى تفاقم المشكلة داخل دولة الاحتلال التي تكشف عن مزيد من عنصريتها الفجة، حتى بين اليهود أنفسهم.

* * *

تقارير

i24news: الشاباك يكشف مخططات حفيد كبار الحاخامات لإيذاء الفلسطينيين في الضفة الغربية

اعترف المشتبه به بالشبهات حول تحويل غرفته في المدرسة الدينية إلى مختبر متفجرات وتخطيطه تسليح المستوطنات وكشفت هيئة البث الرسمية كان حدشوت في تقرير أعدته أمس الإثنين عن اعتقال الشاباك لحفيد كبار الحاخامات الحريديين، الحاخام حاييم كانييفسكي والحاخام أهارون يهودا شتاينمان، قبل شهر ونصف بشبهة التآمر على تنفيذ جريمة على خلفية قومية، صنع الأسلحة، المتاجرة بالأسلحة، حيازة الأسلحة وتصنيع مواد متفجرة منزلية .

وبحسب التقرير فقد اعترف المشتبه به بكل ما نسب إليه الشاباك من شبهات ابتداء من تحويل غرفته في المدرسة الدينية الداخلية في موديعين عيليت، إلى مختبر متفجرات، وتخطيطه لتسليح تلال المستوطنات بالعبوات والمواد المتفجرة لتنفيذ عمليات تدفيع الثمن ضد الفلسطينيين .

"كانت الخطة إنشاء خلية سرية للحريديين، والأمر لا يهدف إلى ثقب إطارات في الشيخ جراح. بل خطة منهجية بمستوى عمل الخليات السرية". يتابع "أ" ويقول: "كل شحنة كانت مصنوعة من بارود وقنينة غاز وعبوة برينجلز فارغة. كل شحنة تكلف حوالي 40 شاقل. الشحنة الأولى انفجرت بيدي عندما رميتها خارج الغرفة. وتم القبض على المشتبه به (أ) يوم الجمعة الفائت عقب الاشتباه بتهديده لمحقق في وحدة التحقيق والاستخبارات المركزية التابعة للشرطة، وهدد بمحاصرة المدرسة الدينية التي يدرس فيها بعبوات ناسفة.

يذكر أن وزير الأمن الداخلي عومر باراليف سبق وأدان منظمتي 'لا فاميليا' و'لاهافا' في أعقاب الحوادث التي تورطوا فيها خلال مسيرة الأعلام التي تقام في القدس، مشيراً إلى توجهه "إلى المستشار القضائي للحكومة بهدف دراسة الامكانية لإخراج 'لا فاميليا' و'لاهافا' خارج القانون، بوصفهما مجموعة صاخبة ومتصلبة.أنوي التوجه مجددا للمستشارة القضائية للحكومة بهدف إخراجهم من القانون. بدون أدنى شك بأنهم يلحقون الأذى بأمن دولة إسرائيل، والأمن الداخلي، ويضرون بقاسمنا المشترك الواسع ."

* * *

i24news: طائرة إدارية إسرائيلية تهبط في العاصمة السعودية الرياض

يأتي هذا على ضوء التقارير عن تطبيع محتمل بين إسرائيل والسعودية فقد كشف الصحافي الإسرائيلي ايتاي بلومنطال في تغريدة عبر موقعه في تويتر بأن طائرة إدارية إسرائيلية هبطت اليوم في العاصمة السعودية الرياض . وقال بلومنطال في تغريدته "لمحبي التطبيع: طائرة إدارية إسرائيلية (T7-WZZ) تعمل لصالح شركة "شينو تعوفاه"(شركة طيران اسرائيلية دولية خاصة) هبطت قبل وقت قصير في العاصمة السعودية الرياض. حتى التطبيع الكامل مع توقف "ديبلوماسي" في عمان". وارفقت التغريدة بصورة تشمل تفاصيل عن

الطائرة . ويشار الى أن السعودية سمحت لشركات الطيران للتحليق فوق أجوائها خلال رحلاتها إلى إسرائيل بما يشمل الطائرات الاسرائيلية، وحصلت الشركات الاسرائيلية "إل عال، ويسرائير، وأركيع" على الموافقة السعودية مطلع الشهر، وهي سارية المفعول، لكن عدم حصول هذه الشركات على موافقة سلطنة عمان للتحليق فوق أجوائها اعاق تنفيذ القرار السعودي .

في أعقاب توقيع "اتفاقيات إبراهيم" وزيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الى الشرق الأوسط، انتشرت تكهنات بأن السعودية ستكون التاليه بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وبحسب تقرير صادر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب قبل أسبوع ذكر أنه "في السنوات الأخيرة، ظهر تغيير هام وإن كان تدريجيا وبطيئا في العلاقات مع إسرائيل في المملكة العربية السعودية" وتابع بأنه "رغم وجود علامات على تنازلات محتملة من جانب السعودية بما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، لكن من المقدر أن الدفء المتوقع بالعلاقات سيكون بنموذج مختلف عن اتفاقيات إبراهيم ."

* * *

الاحتلال يشن معركة دبلوماسية لتأجيل اتفاق النووي أو إفشاله

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت صحيفة عبرية، عن تكثيف حكومة الاحتلال الإسرائيلي بزعامة يائير لابيد، من نشاطها الرامي إلى إفشال أي إمكانية لتوقيع اتفاق النووي الجديد مع إيران، وذلك على خلفية الحديث عن إحراز تقدم في المفاوضات. وأكدت "معاريف" في تقرير من إعداد جدعون كوت، أن "إسرائيل تشن حملة دبلوماسية مكثفة ضد الولايات المتحدة، لإقناعها بعدم التوقيع على اتفاق النووي الجديد مع إيران في المستقبل القريب؛ وخاصة قبل انتخابات الكنيست القريبة التي ستجرى مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، مع تفضيلها عدم التوقع مطلقا، إذا كان ذلك ممكنا". وذكرت أن مستشار الأمن القومي في "إسرائيل"، إيال هولتا، سيلتقي الثلاثاء في واشنطن مع نظيره الأمريكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان ومسؤولين آخرين، لبحث موضوع الاتفاقية الناشئة مع طهران. ولفتت الصحيفة إلى أن "الجانب الإسرائيلي يتوقع لقاء صعبا، لأن التطمينات الأمريكية لم تؤد إلى تهدئة تل أبيب".

وفي المحادثات المكثفة التي أجريت خلال عطلة نهاية الأسبوع، زعم الأمريكيون أنه "لا توجد تنازلات جديدة وافقت إدارة الرئيس جو بايدن على تقديمها".

وبحسب التقديرات الأمريكية، فإن "التوقيع على اتفاق نووي جديد، غير متوقع في الإطار الزمني القريب"، وأوضح مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، أن "الصيغة الحالية للاتفاق ومطالب إيران لا تذكر الحرس الثوري. إذا كنا قريبين من اتفاق فهذا هو السبب." وقال: "على الرغم من أن توقيع الاتفاق أقرب مما كان

عليه قبل أسبوعين، فإن النتيجة لا تزال غير مؤكدة، لأن الفجوات ما زالت قائمة."
وأشار مسؤول كبير آخر، إلى أن "التقدم في المفاوضات من الآن فصاعدا سيكون بطيئا، حتى لو كان هناك زخم إيجابي نحو توقيع الاتفاق"، وفق ما نقلته "معاريف".

* * *

إسرائيل تصف إحياء الاتفاق النووي بأنه "كارثة إستراتيجية"

تحرير :بلال ضاهر. موقع 48

يصف رئيس الموساد، دافيد برنياع، إحياء الاتفاق النووي بين الدول العظمى وإيران، في أعقاب تقديرات في إسرائيل أن التوقيع عليه بات قريبا، بأنه "كارثة إستراتيجية"، واعتبر أنه يجب أن تبذل إسرائيل كل ما باستطاعتها من أجل إقناع الولايات المتحدة بألا توقع على الاتفاق، وفق ما ذكرت صحيفة "معاريف" اليوم، الثلاثاء. وأصبح موقف برنياع مهيمنا في جهاز الأمن الإسرائيلي، وفقا للصحيفة التي نقلت عن مسؤولين أمنيين قولهم، إن "الاتفاق النووي الآخذ بالتبلور بين إيران والدول العظمى بقيادة الولايات المتحدة هو اتفاق سيئ. وإسرائيل ليست ملتزمة به وستستمر في العمل من أجل أمنها ولجم الجهود النووية الإيرانية."

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع للصحيفة إن "قيادة جهاز الأمن كلها تقريبا تتفق الآن مع موقف برنياع. ورؤية الموساد انتصرت، خاصة إثر حقيقة أن الغرب، بقيادة الأميركيين، استسلمت مؤخرا للإيرانيين في كافة المجالات تقريبا، وأن الأمر المهم هو التوقيع على الاتفاق وإزالة هذا الموضوع عن الأجندة." وأضاف المصدر نفسه أن "الذين سيبقون هذا الموضوع على الأجندة هم نحن، لأن إيران ستحصل على 'رخصة للقتل' وعلى مئات مليارات الدولارات التي ستستثمر في الإرهاب والتوسع الإقليمي." وأشارت الصحيفة إلى أن هذا الموقف يؤثر على المستوى السياسي الإسرائيلي، وأن هذا هو السبب الحقيق لإيفاد رئيس مجلس الأمن القومي، إيال حولاتا، بشكل سريع إلى واشنطن، حيث سيلتقي مسؤولين في الإدارة الأميركية، اليوم.

ويعتبر مسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي أن ما يصفونه بتنازل الغرب لصالح إيران عن "الملفات المفتوحة" في الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو دليل على عجز الذين يفاوضون إيران.

وقال مسؤول أمني إسرائيلي إن "الاتفاق سيتيح لإيران نقطة خروج أولى من الاتفاق بعد سنتين ونصف السنة. وجلّ ما يحققه الاتفاق الآن هو تمديد سنتين ونصف السنة حتى الموعد الذي تتمكن فيه إيران من استئناف تسريع خطواتها نحو النووي، وهذه المرة برعاية دولية. وهذا اتفاق كارثي وسيلحق ضررا بالغا وليس بإسرائيل فقط وإنما بالمنطقة كلها."

رغم ذلك، فإن إسرائيل لا تؤثر على الموقف الأميركي بشأن إحياء الاتفاق النووي، مثلما لم تكن قادرة على التأثير على موقف إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوما، عندما جرى التوقيع على الاتفاق الأصلي في العام 2015. والتقديرات الإسرائيلية الحالية هي أنه يتوقع التوقيع على الاتفاق النووي الجديد "في غضون أسابيع معدودة"، إثر "القرار الإستراتيجي في العاصمتين، واشنطن وطهران، بالتوجه إليه بكل القوة."

واعتبر مسؤول أمني إسرائيلي أن "كافة الكوابح والتوقفات والأخطاء التي كانت في الطريق نحو الاتفاق، كانت في المستوى التكتيكي، لكنها لم تؤثر على القرار الإستراتيجي. وسيلحق هذا الاتفاق ضررا إستراتيجيا لأجيال في الشرق الأوسط، وسيجعل الكثير من الدول تستجدي إيران، ونحن نرى بداية هذه العملية منذ الآن."

* * *

"إسرائيل اليوم": تباين إسرائيلي حول إمكانية التطبيع مع قطر

بقلم تامير موراغ وشاحار كلايمان

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تحدثت أوساط سياسية ودبلوماسية إسرائيلية، عن "سلسلة من الإشارات المشجعة" القادمة من قطر خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي تشير إلى أن هناك احتمالا حقيقيا لتطبيع العلاقات معها، رغم أن هذه المرحلة تشهد استمرار وجود عقبات تمنع الدفء في علاقاتهما، رغم أن السماح للإسرائيليين بالسفر إلى هناك لحضور كأس العالم، والامتنان الذي عبر عنه يائير لابيد وبيني غانتس تجاه قطر، يمكن اعتبارها أحداثا غير عادية. ويتساءل الإسرائيليون حول إذا ما كانت قطر الدولة العربية التالية التي تتجه نحو التطبيع، حتى لو لم تتحدث عنه الإعلانات الرسمية لهما حتى الآن، لكن من الواضح للطرفين أنه لا تزال هناك عقبات يجب التغلب عليها قبل استعادة علاقاتهما. ورجح بعض الإسرائيليين أنه يمكن لتركيا إقناع قطر بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، تحت تبرير حاجتها لمساعدة الفلسطينيين في قطاع غزة.

وذكر "تامير موراغ" و"شاحار كلايمان" في تقرير مشترك نشرته صحيفة إسرائيل اليوم، أن "رئيس الحكومة ووزير الحرب وجها شكرا قبل أيام إلى قطر لمساهمتها في وقف إطلاق النار في غزة، وقبل أسابيع قليلة، سمحت قطر للإسرائيليين بدخول أراضيها خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم، ورغم أن علاقاتهما الدبلوماسية كانت موجودة في السابق على مستوى رؤساء البعثات غير السفراء، لكنها قطعت في عام 2009 بعد الحرب الإسرائيلية على غزة".

وأضافا في تقريرهما أنه "منذ ذلك الحين تم الاحتفاظ بالسياسة الإسرائيلية تجاه قطر، التي تستضيف قاعدة ضخمة من القوات الجوية الأمريكية في أراضيها، وتقوم بأعمال واسعة النطاق مع الغرب، وفي الوقت

نفسه تستضيف كبار قادة حماس، وتواصل تحريضها ضد إسرائيل ودول المحور المعتدل في المنطقة عبر شبكة الجزيرة".

يوئيل غوزانسكي الباحث البارز في معهد دراسات الأمن القومي والمسؤول السابق لملف إيران والخليج العربي في معهد أبحاث الأمن القومي بجامعة تل أبيب، زعم أن "التقدير الذي عبر عنه غانتس باتجاه قطر على جهود الوساطة التي بذلتها ومساهمتها في إنهاء القتال الأخير في غزة لم يكن عاديا، فيما أشار مسؤول أمني إسرائيلي كبير إلى أن إسرائيل تنظر إلى قطر على أنها دولة ذات إمكانات كبيرة، لا تساعد فقط في إعادة إعمار قطاع غزة، ولكن أيضًا في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي". وأضاف أن "قطر بدأت في تمرير رسائل بين إسرائيل ولبنان وحزب الله بخصوص التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها بينهما، وهذا تغيير ملموس في سياسات دول المنطقة تجاه بعضها، وكجزء من هذا الاتجاه، تلاحظ إسرائيل التقارب المتجدد بين مصر وقطر، كل هذه التغييرات تخلق مناخا قد يؤدي بالتأكيد لرفع مستوى العلاقات بين إسرائيل وقطر."

عضو الكنيست إيلي أفيدار الذي شغل منصب رئيس البعثة الإسرائيلية في قطر بين 1999-2001، يرى جوانب سلبية في التقارب الذي يحدث مع قطر، لأنه "قد يترك تأثيرا سلبيا على علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين والسعودية، زاعما أن قطر جزء من المشكلة، وليس الحل، ولسنوات كان هذا هو الرأي السائد في إسرائيل، حتى بادر رئيس الموساد السابق يوسي كوهين، نيابة عن رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو بالترتيب مع القطريين لتحويل عشرات ملايين الدولارات إلى غزة شهريا."

رغم الرغبة الإسرائيلية في تطبيع العلاقات مع جميع الدول العربية، لكنهم ينطلقون من فرضية مفادها أن القطريين ليسوا أصدقاء للإسرائيليين، ففي عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما كان محوره المفضل إيران وقطر وتركيا على حساب السعودية والإمارات والبحرين ومصر وإسرائيل، وخلال هذه الفترة لم تظهر الدوحة حماسًا لتجديد العلاقات مع تل أبيب، لكن الأمر تغير فقط عندما دخل دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الشاباك يحذر السلطة الفلسطينية من التدخل في الانتخابات الإسرائيلية

حث ماجد فرج أعضاء "القائمة المشتركة" على توحيد صفوفهم مع "القائمة العربية الموحدة" لمنع عودة نتنياهو إلى السلطة، وعرض وساطة السلطة الفلسطينية؛ أصدر الشاباك "تحذيرا شديدا" للسلطة الفلسطينية بعدم التدخل في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. وجاء التحذير بعد أن التقى رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية ماجد فرج مع قادة "القائمة المشتركة" ذات الأغلبية العربية، في محاولة

لإقناعهم بتوحيد صفوفهم مع حزب "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي، حسبما أفادت القناة 12 الإخبارية يوم الإثنين. وقال التقرير إن مسؤولي السلطة الفلسطينية أكدوا لنظرائهم الإسرائيليين أنهم لا ينوون التدخل في انتخابات نوفمبر وأن أي اجتماعات مع نواب عرب لم تكن لهذا الغرض. وذكرت القناة في وقت سابق أن فرج عبّر لأعضاء "القائمة المشتركة" عن قلق السلطة الفلسطينية بشأن احتمال انخفاض نسبة المشاركة العربية الإسرائيلية في الانتخابات، مما قد يؤدي إلى عودة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو إلى السلطة بحكومة يمينية متشددة.

وقال التقرير إن المسؤول في السلطة الفلسطينية ذهب إلى حد اتهام المشرعين العرب الإسرائيليين بعدم القيام بما يكفي لمنع مثل هذا السيناريو. وبحسب ما ورد في التقرير العبري، قال فرج خلال الاجتماع: "أنتم لا تفعلون ما يكفي لزيادة إقبال الناخبين في المجتمع العربي لمنع عودة نتنياهو إلى السلطة." وقال التقرير إنه حتى عرض العمل كوسيط في المفاوضات مع "القائمة الموحدة."

وانفصلت فصائل "القائمة المشتركة" عن فصيل "القائمة الموحدة" قبل الانتخابات الأخيرة، مع دخول الأخير التحالف وحده. في حين أن محادثات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تبدو بعيدة المنال، فقد تمتع الطرفان بدفء نسبي في العلاقات خلال العام المنصرم منذ أداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة لليمين القانونية، حيث دفعت القدس بسلسلة من الإجراءات الاقتصادية التي هدفت إلى تحسين حياة الفلسطينيين.

حكومة ضيقة برئاسة حزب "الليكود"، الذي يتزعمه نتنياهو، وأحزاب يمينية أخرى من شأنها أن تكون أقل ميلا لمواصلة مثل هذه الخطوات.

نسبة التصويت في صفوف الناخبين العرب كانت الأعلى عندما خاضت الأحزاب العربية الأربعة الرئيسية الانتخابات معا، حيث فازت "القائمة المشتركة" بـ 15 مقعدا في انتخابات 2020. في الانتخابات التي تلت ذلك انشقت "القائمة الموحدة" عن الحزب من أجل التركيز بشكل كبير على الشؤون الداخلية، ونجحت في الحصول على أربعة مقاعد وانضمت إلى الحكومة في خطوة تاريخية. وحصلت الأحزاب الثلاثة الأخرى الشريكة في "القائمة المشتركة" على ستة مقاعد وبقيت معا في المعارضة.

واقتناعا منه بأن إعادة تجميع "القائمة المشتركة" من شأنها تحسين إقبال الناخبين العرب على صناديق الاقتراع، حض فرج النواب العرب على وضع الخلافات مع "القائمة الموحدة" جانبا. وقال النواب لفرج ردا على طلبه إن مثل هذا الجهد من غير المرجح أن ينجح بسبب إصرار "القائمة الموحدة" على خوض الانتخابات بشكل مستقل. ونقلت الشبكة التلفزيونية عن مسؤول فلسطيني كبير تأكيده أن فرج التقى مع قادة "القائمة المشتركة" لكنه قال إن ذلك كان جزءا من التواصل الروتيني للسلطة الفلسطينية مع المشرعين الإسرائيليين

ونفى بشكل قاطع أن موضوع المناقشة في اللقاء كان التدخل في الانتخابات المقبلة. ورفضت "القائمة المشتركة" التعليق على التقرير.

* * *